



PROVISIONAL

A/32/PV.22
6 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
شم : السيد رايتافيكا (مدغشقر)
(نائب الرئيس)

خطاب فخامة السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص

مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد العراقي (المضرب)

السيد ناسي (البانيا)

السيد اليوكا (بنما)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠خطاب فخامة السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية العامة صباح اليوم الى بيان

يلقيه رئيس جمهورية قبرص فخامة السيد سبيروس كبريانو .

اصطحب فخامة السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب بصاحب

الفخامة السيد سبيروس كبريانو ، في الامم المتحدة وأدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كبريانو (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : بكثير من الفبطة أزجي اليك

التهنئة مخلصا ، لانتخابك بالاجماع ، وهو ما تستحقه عن جدارة ، لذلك المنصب الكبير ، منصب

رئيس هذه الجمعية العامة . ان انتخابك هو تكريم لك شخصيا لصفاتك الممتازة من الحنكة السياسية

والخبرة والمهارة الدبلوماسية وهي في الوقت ذاته اعتراف جديد بالدور القيادي الذي يلعبه بلدكم

في شؤون العالم . ونحن في قبرص كنا دائما نعلق أهمية كبرى على العلاقات الوثيقة للغاية بيننا وبين

يوغوسلافيا والتي عززتها سنوات طويلة من الصداقة بين رئيسنا الراحل الأسقف مكاريوس ، والرئيس

تيتو ، والاثنان من مؤسسي حركة عدم الانحياز التي ولدت في مؤتمر بلغراد التاريخي الذي تشرفت

أنا أيضا بحضوره . ولقد كنا نشعر دائما انه في يوغوسلافيا ، بل وفي حركة عدم الانحياز ككل ، فان

لقبرص مديقا يمكن أن تعتمد عليه عند الحاجة .

وبالمثل أود أن أشيد اشادة حارة بالسفير أميراسنغ ممثل سرى لانكا ، وهي دولة أخرى غير

منحازة ، للطريقة الممتازة التي أدى بها مسؤولياته الكبيرة لرئيس للجمعية العامة خلال دورته

السابقة . ونحن على ثقة من أنه كرئيس لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، سوف يواصل قيادته

الفعالة وخبرته الفريدة في سبيل الابرام المبكر والناجح لهذا التعهد البالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع

الدولي .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للدكتور فالدهايم الأمين العام لجهوده الرامية الى

تعزيز تحقيق أهداف المنظمة عموما وبصفة خاصة من أجل جهوده التي لا تمل فيما يتعلق بحل مشكلة

قبرص وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

وأود أيضا أن أعرب عن الارتياح لخطوة أخرى في سبيل عالمية هذه المنظمة وذلك من خلال قبول جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي عضوين في هذه المنظمة . وأرحب بهما بين ظهرانينا . ونحن مقتنعون بأن وجودهما هنا سيكون له أثر طيب على العلاقات الدولية وسيسهم ايجابيا في اتجاه السلم والتعاون والتفاهم المتبادل .

اننا ونحن نبدأ هذه الدورة الهامة من دورات الجمعية العامة ، فانه يكون من السليم أن نتحدث عن القضايا الجوهرية التي أثارها الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة . ان انه يتساءل " ما هو الموقف الحقيقي للامم المتحدة في شؤون العالم ؟ وهل هي فعلا عنصر أساسي من السياسات الخارجية لأغلب الحكومات ؟ وهل قراراتها التي يتم الوصول اليها بصعوبة ، ومقرراتها ، وخطوطها التوجيهية لها أثر قوى على سلوك الدول ؟ " (A/32/1/P.5) .

انني بطبيعة الحال لا أستطيع الحديث باسم الآخرين ، ولكن فيما يتعلق ببلدى أقول اننا كنا دائما نؤمن ايمانا عميقا بأن اجاباتنا على كل هذه الاسئلة يجب أن تكون " نعم " مدوية . ان مبادئ الميثاق كانت دائما أساسية بالنسبة لسياستنا الخارجية ، ولقد أيدنا المواقف التي تنسجم مع هذه المبادئ وكنا نرى دائما ان القضايا الدولية المختلفة التي تبحثها الامم المختلفة يجب أن تحسم من خلال تنفيذ قرارات هذه المنظمة الدولية . ومنذ خروج بلدى من التحكم الاستعماري الى الاستقلال ، وليس منذ أن واجهنا مشاكل كبيرة ، فاننا كنا دائما نتجه بعقولنا الى الأمم المتحدة ، ونحاول بالقول وبالفعل أن نعزز من فاعلية هذه المنظمة ومن التطبيق العالمي لمبادئها والتنفيذ الكامل لقراراتها .

انني ان أقول ذلك ، لا أفعل ذلك فقط ردا على الاسئلة الوجيهة للغاية التي وجهها الامين العام ، وانما أيضا لأنني أو من بقوة بأن هذه الفلسفة الأساسية لجعل الامم المتحدة ومبادئها وقراراتها شيئا أساسيا بالنسبة للسياسات الخارجية للدول الاعضاء يجب أن تكون شيئا مشتركا بالنسبة لكل الدول وخاصة لتلك الدول التي حصلت على استقلالها من الحكم الاستعماري ، والتي هي غير منحازة سياسيا ، ونامية اقتصاديا وضعيفة عسكريا . انني أعتقد ان هذه الفلسفة يجب أن يشترك فيها الجميع ، والواقع ان الميثاق من الناحية القانونية ملزم بنفس القدر للجميع ، اذا كنا نريد للأمم

المتحدة أن تصبح فعالة حقا وأن تحقق أهدافها الأساسية بالنسبة للأمن الجماعي والاندماج الاقتصادي .
وفي هذا الصدد فإن الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٧٨ لنزع
السلاح يشكل تطورا كبيرا .
ان عقد دورة استثنائية يمكن أن يحقق النجاح لو اغتنمت هذه الفرصة من أجل بحث مستنير
وشامل لمشكلة نزع السلاح في صلتها الوثيقة ، واعتمادها على النظام والامن الدوليين من خلال
الامم المتحدة كما نص على ذلك الميثاق .
ان احراز التقدم بشأن نزع السلاح يفترض سلفا وقف سباق التسلح . ولكن الامم لا يمكن أن
تتخلى عن أسلحتها في فراغ . لا بد وأن يكون هناك نظام فعال للأمن الدولي من خلال الأمم
المتحدة وفقا للميثاق حتى يمكن للامم أن تشعر بالأمان عندما تتخلى عن طريق التسلح .

ففي عالمنا - المتقدم تقنيا والذي يتواجد فيه تكافل وطييد ، لا يمكن لأمن الدول أن يعتمد على مفهوم "توازن القوة" الذي يرقى الى توازن الأسلحة . ان هذا المفهوم يؤدي بالقطع الى تصاعد سباق التسلح في محاولة للابقاء على هذا التوازن . ومن هنا فان هذا السباق قد أدى الى أرقام خيالية للموارد المبددة من أجل الاستعداد لحرب ، اذا قدر لها أن تقع ، فسوف تعني كارثة شاملة للإنسانية .

ان النمط الأصلي للنظام العالمي المنصوص عليه في الميثاق يتوقف على فعالية أداء مجلس الأمن . وبموجب الميثاق فانه يتعين على مجلس الأمن ، ليس فقط ، أن يحدد وجود أى اختلال بالسلم أو عمل عدواني ، بل يتعين عليه أن يقرر أيضا التدابير الفعالة التي يجب اتخاذها لاحتلال السلم والأمن . هذه الأحكام في الميثاق الزامية ، وبحق ، لأن توفر تدابير تنفيذ قرارات مجلس الأمن هو حجر الزاوية للأمن الدولي والنظام القانوني من خلال الأمم المتحدة .

ومن هنا فان أى احتمال واقعي لنزع السلاح لا يمكن أن يتوفر الا اذا ما وجدنا المجتمع الدولي ، وقد أعترف بالحاجة الماسة للالتزام بالميثاق من أجل تحقيق الأمن الدولي من خلال الأمم المتحدة ، وقد أوجد منهاجا جديدا يتناسب بشكل أكبر مع المتطلبات العاجلة لعصرنا .

ان الموارد الهائلة التي تضيع نتيجة عدم وجود اتفاق بشأن نزع السلاح توضح تماما الثغرة المتزايدة بين الأفياء والفقراء ، والتي تعتبر مصدرا من المصادر الرئيسية للتوترات والصراعات في عالم اليوم . ان البلدان النامية قد أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على عوامل لا يمكن التنبؤ بها ، وبالتالي فان نموها المستمر بدأ يزداد صعوبة .

ان موقفنا يتمثل في أن على المجتمع الدولي أن ينظر نظرة عالمية للتنمية ، فبنفس الطريقة التي تتبع في أى بلد معين ، فان المناطق الأغنى يمكن أن تساعد وتسهم في تنمية الأقاليم الأفقر . كذلك الحال في المجتمع الدولي فان المنظمات المتعددة الأطراف ، والدول الأغنى ، والدول التي منحستها الطبيعة موارد كافية عليها واجب مساعدة الدول الأفقر . بهذه الطريقة وحدها يمكن احراز تقدم في اتجاه اقامة نظام اقتصادى عالمي أكثر عدلا يمكن على المدى الطويل أن يكون في مصلحة البلدان المتقدمة .

لقد قيل ، وبحق ، أنه ربما أكثر من أى مجال آخر من مجالات النشاط الدولي ، فاننا نواجه في مجال حقوق الانسان الشغرة الكبيرة بين الاعلانات المثالية والحقائق المرّة . ويرجع هذا بغير شك الى الفشل في ترجمة الاعلانات والبيانات الى أعمال برغم حقيقة أن احترام كرامة الفرد والحريات الأساسية هي تعهد رسمي وارد صراحة في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وانه لمن دواعي الارتياح أن العهدين الدوليين قد بدأ سريانها في ١٩٧٦ ، ومن هنا فان أجهزة الاستعراض التي ينص عليها هذان العهدان قد تم انشاؤها بما يوفر ضمانات اضافية لحماية حقوق الانسان من جانب الدول المتزمة قانونا بهذين العهدين . ومن هنا فاننا نعرب عن الأمل في أن الدول التي لم تصدق حتى الآن على العهدين سوف تفعل ذلك عما قريب . ان الجهد الذى يرمى الى ضمان الاحترام العالمي لحقوق الانسان ، والنضال من أجل القضاء على التمييز العنصرى بصفة عامة ، والفصل العنصرى بصفة خاصة ، قد تم اعطاؤه قوة دفع جديدة في أعقاب توقيع الوثيقة الختامية لهلسنكي وقرار اعلان لاغوس لمكافحة الفصل العنصرى . أنتقل الآن الى قضية أكثر تحديدا ، فأقول اننا نرحب بالتوقيع مؤخرا على معاهدات قنّاة بنما ، باعتبارها اتفاقا عادلا ومعقولا تم التوصل اليه من خلال المفاوضات ، ووفقا لمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بالنسبة لقضية تتعلق بنقاط ميدئية وجوهريّة . ان هذا حدث له أهمية تاريخية ويعطينا مثلا على الكيفية التي يمكن بها بالنسبة للمشاكل الدولية المتفجرة والشائكة ايجاد الحلول لها ، اذا ما عالجها المعنيون بحسن النية وبروح التوفيق والاحترام الحقيقي لمواقف كل منهما بالنسبة للآخر ومصالحة المشروعة .

كما أشار السيد الأمين العام وبحق في تقريره .

" ان المواقف في الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط وقبرص ومواقف خطيرة في حدود

ذاتها ولها آثار خاصة جدا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين " . (A/32/1,P.11)

وفي الواقع ، فانه في كل المواقف الثلاثة توجد بها قضايا أساسية تتعلق بالمبدأ ، كذلك هناك جوانب تشابه كبرى بين المواقف الثلاثة .

وفي جنوب أفريقيا ، فان الموقف قد تدور بسبب تكثيف سياسة الفصل العنصرى البغيضة مما أدى الى مذابح للسكان الأفارقة في سويتو وغيرها . ان بلادى كانت دائما ، بالقول وبالفعل

تؤكد تضامنها مع الشعب الأفريقي ونحن ندين بغير تحفظ لهذه السياسة وقد التزمنا دائما وما نزال بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنظام الحكم في جنوب أفريقيا . ونحن نعارض بقوة انضمام دول مصطنعة لأن هذا في حد ذاته شكل من أشكال التقسيم في جهد محسوب من جانب النظام العنصرى لتكريس حكمه القائم على القمع وسلب السكان الأفارقة حقوقهم التي اكتسبوها بالمولد . وفي ناميبيا فان الاحتلال غير الشرعي من جانب نظام بريتوريا لا بد وأن يوضع له حد ، وشعب هذا الاقليم لا بد وأن يمارس حقه في تقرير مصيره ، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن . وفي زمبابوى يجب ألا يكون هناك استقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية . ونحن نرحب بالجهود التي تجرى حاليا من أجل التوصل الى حل من خلال المفاوضات بحيث تنسجم مع هذه المواقف الجوهرية المبدئية والواردة في قرارات الأمم المتحدة .

وفي منطقة الشرق الأوسط المجاورة لنا فان التحدى المنهجي والمنتظم لقرارات الأمم المتحدة والاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية ما يزال مستمرا ، بل ويتعزز من خلال جهود منتظمة لتغيير التكوين الديموغرافي لهذه الأراضي ومن خلال اقامة المستوطنات غير المشروعة . ونحن نؤيد بقوة التوصل الى حل عادل ودائم يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن والحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، كما حددتها هذه القرارات . كذلك فاننا نحيد استئناف مؤتمر جنيف قريبا باشتراك كل الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الشأن نرحب ، كخطوة في الاتجاه الصحيح ، بالبيان الأخير الذى أصدره وزيراً خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

للسنة الرابعة على التوالي نجد أن مشكلة قبرص قد أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة باعتبارها مشكلة دولية كبرى .

ان أعضاء الأمم المتحدة اذن لا بد وأنهم يدركون سلسلة الكوارث المدمرة التي حلت بشعب قبرص سواء من اليونانيون أو الأتراك من خلال العدوان المزدوج ، والغزو التركي الذى وقع عليه في تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٧٤ . ان أعضاء الأمم المتحدة يدركون أيضا تمام الإدراك أن مشكلة قبرص هي في جوهرها مشكلة عدوان تركي وهي دولة كبيرة قوية عسكريا ضد جمهورية قبرص وهي دولة صغيرة غير منحازة وعزلاء من السلاح تقريبا .

والواقع ان مشكلة قبرس تنطوي على انتهاك المبادئ الحاسمة للميثاق، والخاصة بالعلاقات فيما بين الدول التي تهتم بها الامم المتحدة .

وفي الدورة التاسعة والعشرين في عام ١٩٧٤ ، وهي السنة التي قامت فيها القوات المسلحة التركية بغزو قبرس ، فان الجمعية العامة أعربت عن القلق العميق للمجتمع الدولي بسبب العدوان التركي والموقف الخطير الذي نشأ عنه ، واتخذت بالاجماع القرار الهام ٣٢١٢ (د - ٢٩) وفي الأحكام الأساسية والرئيسية من هذا القرار ، فانه يدعو الى احترام استقلال ، ووحدة وسلامة أراضي جمهورية قبرس ، وسيادتها وعدم انحيازها ، والانسحاب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية من أراضيها ، ووقف التدخل الأجنبي في شؤونها ، والعودة السريعة للاجئين الى ديارهم في أمان .

وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار بالاجماع ، بل ان تركيا أيضا صوتت لصالحه . ولابد ان ندرك ان هذا القرار ، قد دعمه القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) لمجلس الأمن ، ومن هنا أصبح هذا القرار ملزما . ولكن مع الأسف فان موقف تركيا تجاه هذه القرارات كان موقف الإهمال والازدراء .

ان العدوان ضد قبرس ، والانتهاك المنظم لحقوق الانسان الأساسية لشعب قبرس ، كل ذلك قد حدث بشكل متزايد أمام أعين المجتمع الدولي دون اتخاذ أى اجراء فعال من جانب الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قراراتها حول مسألة تتعلق بالمبادئ الأساسية للميثاق . وهنا تكمن ، ليس فقط مأساة قبرس ، وانما بشكل أعم ، المأساة الكبرى للأمم متحدة غير فعالة .

وهكذا ، فان تركيا ، التي لم توقفها أية تدابير فعالة ، وجدت من الممكن بالنسبة لها ان تتابع سياسة الأمر الواقع ، واستخدمت زعماء القبارصة الأتراك كأداة لها ، فمضت في انشاء ما يسمى دولة قبرس الاتحادية التركية .

لقد رفض مجلس الأمن بموجب قراره ٢٦٧ (١٩٧٥) هذا الاجراء المنفرد ، وأكد من جديد قراره السابق ، وأعرب عن قلقه بالنسبة لذلك الاجراءات المنفردة التي تضر بتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن . وفضلا عن ذلك ، فان مجلس الأمن دعا الأطراف المعنية الى الاحجام عن اتخاذ أى عمل يكون من شأنه ان يمس بسيادة واستقلال ، وسلامة ووحدة أراضي جمهورية قبرس وعدم انحيازها ، وكذلك أية محاولة لتقسيم الجزيرة أو توحيدها مع أى بلد آخر . ومع ذلك ، فان سياسة أنقرة الخاصة ببذر بذور الشقاق بين الطائفتين والتي تعزز من خلال الوجود القمعي لجيشها واحتلال قبرس ، ظلت مستمرة ، وهكذا أصبح من الضروري ان تتخذ الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات جديدة .

ان تركيا ، انتهاكا منها للقانون الدولي ، وللتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، مضت تظاً بالأقدام قرارات الأمم المتحدة ، وذلك بمزيد من طرد القبارصة اليونانيين من المنطقـة المـستـة ، رافعة بذلك عدد اللاجئين الى ٢٠٠ ، أى ثلث اجمالي سكان قبرس . والأسوأ من ذلك ، ان تركيا قد انشأت في الممتلكات والديار المفتتصة مستعمرات استجلبت لها السكان من تركيا . وان اعترفت الجمعية العامة بالتهديد الخطير ضد الطابع الديموغرافي لقبرس ، نتيجة للطرد والاستعمار ، فانها قد دعت بموجب قرارها ٣٣٩٥ (د - ٣٠) الى وقف أى عمل يرمي الى تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرس .

وفي السنة الماضية ، ونتيجة للرفض المستمر من جانب تركيا للالتزام بقرارات الأمم المتحدة السابقة الذكر والخاصة بقبرس ، فان الجمعية العامة ان رأت ان أزمة قبرس تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فقد اعتمدت قرارها ١٢/٣١ ، الذى أعربت فيه عن الأمل في ان مجلس الأمن سوف ييحث الخطوات المناسبة اللازمة لتنفيذ قراره الاجماعي ٣٦٥ (١٩٧٤) .

ان التطورات الحديثة الخاصة بمحاولات الاستعمار حتى في منطقة فاما جوستا الجديدة ، التي كانت قد أغلقت منذ عام ١٩٧٤ ، في انتظار الترتيبات لعودة سكانها الشرعيين الى ديارهم وممتلكاتهم ، قد زادت من سوء الموقف الخطير بالفعل في الجزيرة . ولم يوافق مجلس الأمن في الشهر الماضي بموجب قراره ٤١٤ (١٩٧٧) ، على هذا الاجراء ، وأعرب عن قلقه للموقف الذى نشأ نتيجة لذلك في منطقة فاما جوستا الجديدة ، ودعا مرة أخرى الى التنفيذ السريع لقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، الذى يؤيد قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) .

وأنتقل الآن الى المحادثات بين الطائفتين ، والتي كما نصت القرارات ، لابد وأن يـكـون الجانب الداخلى للمشكلة هو موضوعها الأساسى ، فأقول ان كل جولات المحادثات ، رغم الجهود الطيبة التي قام بها الأمين العام على مدى عامين ونصف عام بعد بدئها ، قد فشلت في الوصول الى أية نتائج ايجابية ، نتيجة لموقف تركيا التي باملائها الموقف القبرصي التركي في المفاوضات ، لم تسمح مطلقا بحوار هادف بناء . ونتيجة لذلك فان المفاوضات لم تجر بحرية كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ، وهكذا ، فان الضرر الوحيد الذى خدمته المحادثات حتى الآن هو تمكين تركيا من تغطية الأمر الواقع الذى فرضته بالتظاهر بالتفاوض وتدعيم قوتها العسكرية في المنطقة المحتلة

لقد كنا نرى دائما ان عملية المحادثات بين الطائفتين هي أفضل أسلوب متاح لتسوية الجانب الداخلي لمشكلة قبرس . ومن هنا كنا دائما نؤيد الجهود الطيبة التي يقوم بها الأمين العام ، الدكتور فالدهايم للقيام بمفاوضات جوهرية ذات معنى . ومع ذلك ، فان هذه الجهود لم تؤد الى أية نتائج حتى الآن ، نتيجة للموقف السلبي للجانب التركي ، الذي ظل يرفض بصفة مستمرة التقدم باقتراحات مماثلة ومحددة بشأن الموضوعات التي يجري التفاوض بشأنها ، وقد فعل هذا أيضا الجانب اليوناني القبرصي .

ان أية مشكلة لا يمكن ان يستعصى حلها اذا ما أجريت محادثات جوهرية بحسن نية ومن أجل هدف مشترك . لقد كان هذا ولا يزال هو رأينا . وبهذه الروح فاننا نرحب بأية مبادرة ، من جانب أية بلد ، ترمي الى مساعدة الأمين العام في مهمته الصعبة ، مادامت هذه المبادرات تتم في إطار الامم المتحدة .

وبالمثل ، فاننا نرحب بأية مبادرة ترمي الى تنفيذ تلك الأحكام الواردة في قرارات الامم المتحدة ، التي تشير الى الجانب الخارجي والدولية لمشكلة قبرس . وقد أيدنا ، على هذا الاساس ، الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر دولي موسع بشأن قبرس ، ونحن نعتقد انه يمكن لمثل هذا المؤتمر الاسهام ايجابيا في حل مشكلة قبرس .

ان الموقف الراهن في قبرس مشحون بأخطار كبرى ، واذ ما سمح لهذا الموقف بأن يمضي دون كبح ، فيمكن ان تكون له آثار خطيرة للغاية بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة الحساسة في شرق البحر الأبيض المتوسط .

ان حل مشكلة قبرص يدور حول التنفيذ الفعال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وانني اعتقد أنه قد آن الأوان للجمعية العامة لكي تطلب من مجلس الأمن وتؤكد له ضرورة أن يتخذ على وجه السرعة كل التدابير التي يبررها الموقف ، من أجل تحقيق التنفيذ الذي انتظر طويلا لقرارات المجلس الخاصة بقبرص ، وبالتالي يضع حدا للمعاناة الطويلة للشعب القبرصي من اليونانيين والأتراك على حد سواء .

ان فشل الأمم المتحدة في دعم وتعزيز التنفيذ لقراراتها الخاصة بقبرص قد يفسر على أنه تخاذل وقبول سلبي للعدوان التركي ، والاحتلال العسكري المستمر لأراضي جمهورية قبرص ، وهذا شيء يتعارض مع التعاليم الأساسية للمنظمة .

لقد جئت الى هذه الجمعية الموقرة تلمسا للعدل لقبرص وشعبها على أساس احترام مبادئ الميثاق ، والقانون الدولي ، وحقوق الانسان لكل القبارصة . لقد جئت الى هنا تلمسا للعدل لـ ٢٠٠٠٠ لاجي ظلوا لأكثر من ثلاث سنوات مبعدين بالقوة عن أراضي وديار أسلافهم . تلمسا للعدل لكل أولئك المحرومين من حقوق الانسان الأساسية وحررياتهم الأساسية ، لأسر أكثر ممن ٢٠٠٠ شخص مفقودين لا يعرف شيئا عن مصيرهم . بالنسبة لهؤلاء الأشخاص وباسم أسرهم ممن يعيشون في حالة من الهلولة وعدم اليقين ، أوجه هذا النداء الخاص من أجل أن يبذل كل جهد للتعرف على مصير هؤلاء المفقودين .

في عالمنا المتكافل نجد أنه من المصلحة المشتركة لكل الدول الأعضاء صغيرها وكبيرها أن يجري تعزيز فاعلية ودور الأمم المتحدة كأداة ، بل انها الاداة العالمية الوحيدة التي لدينا لتحقيق السلم والتعاون والتقدم في العالم . ان الأمم المتحدة قد بدأت عهدا جديدا في العلاقات الدولية بتوفيرها لمعايير موضوعية للسلوك تقوم على اساس المبادئ ، وازفا الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

ان فشلها هو أساسا فشل أعضائها لا فشل المنظمة ذاتها ، ومن هنا فان على الدول الأعضاء بذل ما في وسعها لتعزيزها ، وتحويلها الى أداة فعالة لخدمة السلم والتقدم ، كما يجب ، وكما يمكن أن تكون .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر صاحب
الفخامة السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص على الخطاب الهام الذي أدلى به توا .
اصطحب فخامة السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد العراقي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود فـي
البداية أن أتقدم اليكم باسم حكومة المملكة المغربية وباسمي الخاص بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم
رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .
ان اختيار شخصكم الكريم للاضطلاع بهذه المهمة الكبرى ليس الا تعبيراً عن الثقة والاحترام
اللذين تحظون بهما لدى كافة الدول الأعضاء . واننا على يقين من أن منظمنا سوف تجد فـي
خصالكم الحميدة وفي هنكتكم ومقدرتكم أفضل ضمان للسير بأعمال هذه الدورة سيرا مستنيرا وحكيما ،
يفضي بنا الى التخفيف من حدة الأزمات التي تعتم آفاق المجموعة الدولية ويسلك بنا طريق الهدى
في معالجة مختلف القضايا التي تشغل بال شعوبنا . ولا ريب أن انتخابكم لهو من جهة أخرى اعتراف
بالجميل لبلادكم التي ما فتئت تساهم في دعم قضية السلم والتعاون الدولي ، وتبرهن دوما على
تشبها بالمبادئ* والمثل العليا التي ينبغي أن تقود خطى منظمنا ، وأن تتحكم في العلاقات
الدولية .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر بابتهاج عن امتنان بلادى وشكرها العميق لسلفكم
رئيس وفد سرى لانكا السيد هاملتون شيرلي أميراسنغ رئيس مجموعة دول عدم الانحياز ، على الجهود
الكبرى التي بذلها الى أقصى الحدود من أجل أن تنتهي أعمال دورتنا السابقة الى نتائج
لمموسة ، كما أتوجه اليد بالتقدير على حسن تسييره ، وعلى روح المسؤولية التي تحلى بها بوصفه
رئيسا للمؤتمر الثالث حول قانون البحار ، الذي نتمنى أن يستمر السيد أميراسنغ في تحمل أعباء
رئاسته ، لأنه اذا حالف التوفيق هذا المؤتمر الدولي الهام في سعيه نحو مراجعة شاملة للعلاقات

الدولية على شتى المستويات ، فسيكون ذلك دون ريب بفضل قيادة السيد أميراسنغ الحكيمه ، وعطائه الشخصي الكريم ، وسيبقى مثل هذا الانجاز الهام مرتبطا باسمه على الدوام . ويسرني أيضا بهذه المناسبة أن أرحب ترحيبا حارا بجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي الفتية . ونحن على يقين من أن انضمام هاتين الدولتين الى عضوية منظمنا الدولية ، والتزامهما باحترام المسؤولية الناتجة عن هذه العضوية لمن شأنه أن يؤكد الطابع العالمي لمنظمة الأمم المتحدة .

ومما لا جدال فيه أن منظمنا العتيدة قد أعلنت الدليل تلو الدليل خلال جيل من حياتها على ضرورة وجودها كجهاز لاستمرار حضارة بني الانسان وكحصن منيع يحمي قيمها السامية ضد أية محاولة للرجوع بنا القهقري الى عهود البربرية الهدامة . وان مما يسجل بالفخر لهذه المنظمة الدولية ، ما حققته في سبيل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، على الرغم من العراقيل والعقبات الكأداء التي تلاقيها في طريقها .

ان النداء الذى وجهه اميننا العام ، الذى لا يسعنا الا أن ننوه بحكمته واخلاصه الدائم المستمر لاهداف ميثاق الامم المتحدة ، ليخلص الآمال التي يعلقها المجتمع الدولي على جهود منظمتنا ، والثقة التي لازال يضعها في مستقبل الأمم المتحدة . ان اية حكومة واعية بواجباتها في هذه المرحلة الحاسمة ، مرحلة التغييرات التاريخية الكبرى التي يحفها من المخاطر بقدر ما تثير من آمل عريضة ، لا بد وأن يكون لهذا النداء وقع في نفسها .

ان على الجمعية العامة ان تنكب خلال الدورة الحالية على عدد كبير من المواضيع المسجلة في جدول أعمالها والكثير من القضايا التي سوف تعالجها الجمعية العامة يرتبط بعضها ببعض ارتباطا عضويا .

فقضايا الشرق الاوسط ، وحقوق الشعب الفلسطيني ، والحالة في جنوبي افريقيا ، ونزع السلاح ، والنظام الاقتصادي الدولي ، والتنمية ، وكذا قضية الاحترام العالمي لحقوق الانسان ، لهي من أشد القضايا الحاحا في جدول أعمالنا ، وهي بالتالي ليست من النوع الذى يمكن أن نستمر في تأجيله من دورة الى اخرى دون ان نجد له ولو حلا جزئيا .

ان قضية الشرق الاوسط لهي من القضايا السياسية التي لاتزال الشغل الشاغل لحكومة المملكة المغربية ، بالنظر الى استمرار العدوان بل واستفحال الخطر الناجم عن الاحتلال العسكرى الاسرائيلي لاراضي دول عربية أعضاء في منظمة الامم المتحدة . وهي أيضا تشغل بال حكومتى بالنظر الى أن الشعب الفلسطيني الذى وقع ضحية اغتصاب لارضه واهدان لكرامته ، لا يزال يتابع كفاحه من أجل ان يسترد حقوقه المشروعة الثابتة في السيادة واقامة كيان وطني مستقل .

ان حكومة المملكة المغربية لتؤكد دعمها الكامل ومساندتها المطلقة للبلدان العربية الشقيقة ، في جهودها الرامية الى استرجاع أراغيبها المحتلة ، ومن أجل الوصول الى سلم حقيقي دائم ، يقوم على حل عادل يشمل منطقة الشرق الاوسط بكاملها ، ويضمن ضمنا مطلقا للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع الجهود الدبلوماسية التي تبذل لحل أزمة الشرق الاوسط لهي دائما الشرط اللازم الذى بدونه

لا يمكن ان تؤدي هذه الجهود الى نتيجة حاسمة ، لذا فان من دواعي سرور حكومتي خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار ما طرأ اخيراً من تطورات على موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية حول هذه القضية ، بشأن ضرورة مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في كل محاولة للسلام في المنطقة .

غير انه من المؤسف ان القادة الصهيونيين لا يفتأون بمبادرتهم الاستفزازية المتزايدة يخلقون اوضاعاً تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين .

ان حكومة بلادي لتناهض بكل قوة التدابير الاسرائيلية الرامية الى تركيز مستعمرات سكنية جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، في محاولة خرقاً لتغيير وضعها القانوني ومميزاتها الجغرافية وتركيبها الديموغرافي .

ان الادعاءات الاسرائيلية التي تعتبر الاراضي المحتلة " اراض اسرائيلية محررة " ، تلك الادعاءات التي استنكرها المجتمع الدولي قاطبة ، ليست سوى خرق فاضح لاحكام ميثاق الامم المتحدة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ . انها مزاعم تهدد بالخطر ذلك المسلسل الدقيق الذي بدأ منذ أربع سنوات لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط .

ثم ان اصرار اسرائيل على خرق مبادئ الامم المتحدة يشكل تحدياً سافراً لمنظمتنا الدولية وللمجتمع الدولي .

ومن جهة اخرى ، فان حكومتي لتستنكر بشدة ما اقدمت عليه اسرائيل مؤخراً من ادخال قواتها المسلحة الى اجزاء من التراب اللبناني . ان اسرائيل بغزوها لجنوب لبنان ، تعرض بلداً عربياً رابعاً لعدوانها الاثيم ، وتحول دون اتاحة الفرصة لهذا البلد العربي كي يضم جراحه التي لم تندمل بعد . ان مأساة لبنان التي طال أمدها لتشهد على مدى اتساع رقعة المخطط العدواني الاجرامي الذي تتابعه الدولة الصهيونية تنفيذه في المنطقة .

ان عناد اسرائيل ، وحرصها على متابعة سياستها التوسعية القائمة على الانانية العرقية دون ما نظر الى العواقب ، وموقفها السلبي المستمر ضد كل المحاولات الرامية الى اقامة سلام حقيقي ، على أساس الحق والعدل ، ان كل ذلك يعرض المنطقة حتماً لزيادة حادة التوتر ولاضطرابات لا تلبث ان تهدد السلام والأمن الدوليين .

وان على المجموعة الدولية ، الان اكثر من أى وقت مضى ، أن تراجع موقفها من هذا التمرد الصريح ضد جميع القوانين والمبادئ الاساسية ، وحتى ضد ابسط القواعد التي لا بد منها لاي مجتمع دولي متحضر .

وعلى الجمعية العامة ان تؤكد من جديد انه لا يمكن اقامة سلام عادل ودائم ، دون الجلاء التام عن جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ودون عودة القدس الى حالة الشرعية ، ودون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه ، وخاصة حقه في بناء دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة .

ان القدس بالنسبة للعالم الاسلامي والمسيحي مكان مقدس وتحريرها شرط اساسي لاقامة سلام دائم .

كما ان على الجمعية العامة ان تعلن ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، والتي ترمي الى اقامة مستعمرات سكنية عليها ، والى تطبيق التشريعات الاسرائيلية على السكان العرب في هذه الاراضي هي تدابير لاغية باطلة ولا عمل بها ، ولا يمكن ان ينتج عنها اي اثر قانوني .

ولا يفوتني قبل نهاية حديثي حول هذه المسألة الحيوية ان احبي بارتياح التصريح السوفياتي الامريكي الاخير الذي يشكل خطوة ايجابية في طريق تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع . ان ما ذكرته في موضوع السياسة التي تنتهجها اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط يمكن ان يقال ايضا وبالحرف عن سياسة " لفظ النفس الاخير " التي تمارسها فلول العهد الاستعماري في افريقيا ، تلك الفلول المتمثلة في نظم الاقلية العنصرية في جنوبي افريقيا .

ولقد بدا لبعض الجهات لفترة من الزمن ، ان المقارنة بين السياستين مغامرة فكرية ليس لها ما يبررها ، بل لقد اثارت هذه المقارنة لدى تلك الجهات ، لاسباب عاطفية اكثر منها موضوعية ، موجسة من الاستنكار العنيف . واذا كانت الحالة في جنوبي افريقيا قد نازعت في السنة الماضية حالة الشرق الاوسط مكان الصدارة في اهتمام الرأى العام الدولي ، فانها قد ابرزت للعيان بشكل خطير ذلك التحالف القائم بين النظم المتمردة في الجنوب الافريقي وبين

اسرائيل . لقد اتخذ هذا التحالف العملي الذي ازداد اتضاها وتنظيما على مر الايام ، شكل مؤامرة لا يمكن تقدير عواقبها على الشعوب العربية والافريقية ، وعلى السلام والأمن الدوليين .

ان حكومتي لتجدد تأكيد مساندتها المطلقة وغير المشروطة لشعوب زيمبابوي وناميبيا وأزانيا في كفاحها الذي هو كفاح افريقيا باجمعها ، من أجل استرجاع كرامتها وحقوقها المشروع في حرية تقرير مصيرها وفي وحدة ترابها الوطني .

كما ان حكومتي تعلن تأييدها ومساندتها للاقطار الافريقية الواقعة على خط المواجهة ، وخاصة منها جمهوريا زامبيا التي تتعرض باستمرار للغارات الوحشية التي يشنها عليها حكومات سالزبوري العنصريون .

وفيما يخص ناميبيا ، فان المحاولة الاجرامية الشنيعة التي اقدمت عليها حكومة بريتوريا ، والتي تهدف الى سلب ميناء (والفيس بي) من التراب النامبي ، قد اثارت في نفوسنا قلقا جديدا حول امكانيات التوصل الى حل قريب ، يحفظ لنا ناميبيا وحدتها الوطنية ووحدة ترابها ، وهما الهدفان اللذان لاتزال منظمنا الدولية هي الضامنة لهما من الوجهتين القانونية والاخلاقية .

ان هذه المحاولة لتذكرنا بمحاولة اخرى لاتقل عنها اجراما وشناعة ، تلك التي اقدم عليها الصهاينة في الاراضي العربية المحتلة ، فكلتا المحاولتين مستوحاة من فكرة واهمة تصور لاصحابها انهم يكسبون الوقت او يحتفظون لانفسهم بمكاسب ذات قيمة ، وهم في الحقيقة انما يعرقلون التوصل في امد معقول او في الآجال التي تحددها الامم المتحدة ، الى حل سلمي مطابق للشرعية الدولية .

ولقد كان المؤتمر العالمي لمكافحة التمييز العنصري الذي انعقد في لاغوس في شهر — آب/اغسطس الماضي مرحلة من شأنها ان تكون حاسمة في تعميق وعي المجموعة الدولية بضرورة — المسارعة بكافة الوسائل الممكنة الى نصرة قضية الحرية في الجنوب الافريقي وتحقيق المساواة بين جميع أهلها .

لقد أصبح من اللازم عزل أنظمة الاقلية العنصرية ، وتأمين التطبيق الكامل والفعلي للقرارات والتوصيات التي اتخذتها أجهزة الامم المتحدة فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية ضد هذه الانظمة ووضع حائل شامل ودقيق على بيع الاسلحة لها .

ان أملنا وطيد في أن يلقي النداء الموجه في التصريح النهائي للمؤتمر الآنف الذكر استجابة كاملة على الصعيد العالمي ، حتى يمكننا أن نتجنب قريبا خطر انفجار شامل لا يمكن توقع عواقبه الوخيمة على هذه الناحية من العالم .

السيد الرئيس ، وانا كانت قارتنا الافريقية قد دخلت مع الاسف في " منطقة العواصف " ، فان بعض أسباب ذلك ترجع الى هذا العنف المستمر الذي تفرضه على افريقيا ، رغم وجود الميثاق الدولي ، أنظمة القمع العنصرى التي تخطاها الزمن ، بينما يعود البعض الاخر الى تلك الالفام الموقوتة التي زرعتها على صعيد الجغرافيا السياسية العهد الاستعماري وعهد التحرر الناقد الذي خلفه منذ عشرين سنة ، بهدف تكريس الفرقة بين شعوب القارة ، وايقاد نار الفتنة بينها بشكـل مصطنع .

ان المملكة المغربية على يقين بأن الوحدة الافريقية ستظل من أفضل ما حصلت عليه المجموعة الدولية من مكاسب ايجابية . فبفضل تقوية هذه الوحدة سوف تتمكن القارة الافريقية من أن تتقي شر الوقوع في الشرك مرة أخرى ، كما حدث في القرن الماضي ، حيث كانت تعتبر مجرد مجال للتنافس بين الدول أو مسرح تتقاسم فيه الدول مناطق النفوذ .

والحقيقة أنه من العبث المطلق أن يقحم في علاقات الاقطار الافريقية مفهوم " الحدود الايدولوجية " ، في محاولة لتبرير انقسام هذه الاقطار ، التي تتماثل فيها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يجمع بينها تراث ثقافي مشترك ، رغم اختلاف الشعارات الايدولوجية التي تحملها هذه الدولة أو تلك ، أو التي يراد لها أن تحملها ، وخاصة عندما يكون عليها جميعا ، كل بحسب الطريقة الوطنية التي ارتضاها لنفسه ، وبحسب ما يتوفر عليه من الامكانيات ، أن تواجه معا نفس النوع من المتطلبات والمطامح التي تهفو اليها شعوبها في المسارعة الى تحقيق تنمية متوازنة ، وتقدم اجتماعي وثقافي شامل .

وليس هناك أخطر على مستقبل المنظمة الافريقية ، وعلى قدرتها على الوقوف في وجه التدخلات الاجنبية التي لزال تهددها ، من عملية التشويه والتعريف التي تتعرض لها مفاهيم وقيم قانونية وأخلاقية ، كانت ولا تزال السند الاول الذى تقوم عليه النضالات المشروعة من أجل التحرر الوطني ، بحيث أصبحت تلك المفاهيم والقيم تستعمل ذريعة شنيعة لاجداث الفتنة ولا رتكاب العدوان ضد الجار خفية حيناً ، وبشكل مكشوف أحياناً .

ان المغرب سيظل ، طبقاً لميثاق المنظمة الافريقية متضامناً مع جميع الدول الافريقية الاخرى في عملها المشترك من أجل تحرير هذه المنطقة من العالم من كل أشكال السيطرة الاجنبية ، ومقاومة كل استعمال غير مشروع للقوة .

لقد تجلت هذه السياسة بمناسبة مؤتمر القمة الافريقي الاول الذى انعقد بالدار البيضاء في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٦١ ، ذلك المؤتمر الذى وضع لأول مرة في التاريخ المعاصر ، وعلى مستوى القارة ، أسس الوحدة والتعاون والتضامن الافريقي ، وهي الاسس التي تم اقرارها وتكريسها فيما بعد في ميثاق أديس أبابا .

كما تجلت هذه الروح ، في انعقاد أول مؤتمر لحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية السابقة بالدار البيضاء في نيسان /ابريل ١٩٦١ .

ولقد ارتضى المغرب ، اخلاصاً منه لهذه المبادئ ، أن يريق مرتين دماءً أبناءه على ساحة الشرف في زائير : مرة في سنة ١٩٦٠ ، تلبية للنداء الذى وجهته منظمة الامم المتحدة ، ومرة ثانية منذ بضعة شهور ، تلبية للنداء الذى وجهته زائير بواسطة منظمة الوحدة الافريقية . وفي كلتا المرتين كانت تعود الفرق الوطنية الى المغرب عندما يتحقق الغرض المطلوب ، وفي اطار النظام والامثال والشرف ، لأن الهدف كان أولاً وقبل كل شيء آخر هو حصر المشكلة الخطيرة في اطار افريقي بحت ، استبعاداً لخطر توسع رقعة النزاع ، مما يهدد الأمن والسلام الدوليين .

ولا جدال في أن مؤتمر القمة الافريقي التاسع ، الذى انعقد في الرباط في حزيران /يونيه ١٩٧٢ ، كان من أهم المؤتمرات في تاريخ منظمة الوحدة الافريقية . ان "روح الرباط" التي أسفر عنها هذا المؤتمر ، كطريقة لتناول القضايا الهامة بصراحة وواقعية وودية لا يشوبها الانفعال العاطفي ، ان هذه الروح لا تزال محورا لسياسة حكومتي في كل ما يتصل بالعلاقات بين الدول الافريقية . ولا يخامرنا شك في أن هذه الروح ستبقى على الدوام منارا تهتدى به المؤتمرات التي يعقدها رؤساء

دولنا ، والتي تشكل أعلى المستويات التي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات ، من أجل الوصول إلى حلول افريقية محضة لأعوز المشاكل التي تدهم قارتنا الافريقية ، وفقا للمصلحة العليا لشعبونا .
ولقد حرص المغرب ، وفاقاً منه لواجبات الاخوة التي يفرضها عليه انتماءه المزدوج كبلد عربي وافريقي معا ، سواء في اطار الجامعة العربية أو في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، حرص على المسارعة إلى الطريقة السلمية في تسوية شتى الخلافات التي قد تنشأ على صعيد العالم العربي أو على صعيد القارة الافريقية .

وبهذه الروح لجأت حكومتي إلى المنظمين الاقليميين لاخطارهما بحالة التوتر التي اصطنعت اصطناعا في منطقة المغرب العربي ، بعد أن بلغ مسلسل تصفية الاستعمار منتهاه في الاقاليم الصحراوية الاطلسية المغربية والموريتانية التي كانت خاضعة للسيطرة الاسبانية ، والتي كان المغرب قد سجل موضوعها في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ احدى عشرة سنة .
وبهذه الروح أيضا ساند المغرب قرار مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في (بورلوى) ذلك القرار الذي يقضي بعقد اجتماع قمة افريقي استثنائي لدراسة مختلف أوجه ما اصطلاح على تسميته بـ " مسألة الصحراء الغربية " في الوقت الذي اتضحت فيه للجميع ، بفضل الاحداث المتعاقبة نفسها ، الطبيعة الحقيقية لهذه " المسألة " المزعومة . ومن شأن هذا الواقع في حد ذاته أن يسمح لكل ملاحظ متجرد العواطف أن يتجاوز كل الاضاليل التي نسجت حول هذه القضية ، وأن يحصل على رؤية واضحة ويكون على دراية تامة ، مع توفر الارادة الحسنة .

وهكذا ، فان المغرب ، ثقة منه بأن اجتماعا على مثل هذا المستوى الاعلى من المسؤولية لا يمكن أن يستهدف زيادة تسميم الوضع المؤسف والمتفجر الذي يسود العلاقات الحالية بين ثلاثة أقطار متجاورة ، والعلاقات الافريقية بصفة عامة ، كان أول الذين ساندوا اقتراح الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فخامة الحاج عمر بونغو ، رئيس جمهورية الغابون ، بالدعوة إلى مؤتمر القمة الاستثنائي خلال الاسبوعين الاولين من شهر أكتوبر الحالي في لوساكا عاصمة زامبيا . الا أن حكومة لوساكا ، كما هو معلوم ، أبلغت جميع الدول الاعضاء في المنظمة الافريقية منذ بداية شهر سبتمبر بأنه لم يعد في وسعها أن تستضيف اجتماع القمة ، بالنظر إلى الظروف الخطيرة التي تشهدها زامبيا ، وبالنظر أيضا إلى أنه لم توافق رسميا على المشاركة في هذا الاجتماع الا دولتان افريقيتان .

لقد علق المغرب كثيرا من الآمال على النتائج التي من شأن مثل هذا المؤتمر الافريقي أن يحققها في مضمار تحسين العلاقات بين دول المغرب ، اذا ما توفرت لانعقاده الشروط المطلوبة ولا يسع المغرب الآن الا أن يعبر عن أسفه العميق للظروف التي اضطرت معها جمهورية زامبيا الى اعادة النظر في دعوتها الكريمة لعقد المؤتمر في أراضيها . وتغتم حكومتي هذه الفرصة لتجدد لحكومة فخامة الرئيس كينيث كاوندا تضامنها الكامل في المحنة التي تجتازها بلاده ، على يد العنصريين المسلطين على الشعب الزيمبابوي ، كما تعبر حكومتي عن اعجابها الكبير بالتضحيات الجسيمة التي تتحملها زامبيا بسبب موقعها الجغرافي ، على خط المواجهة ، في سبيل نصره قضية حرية الانسان الافريقي وكرامته .

السيد الرئيس ، ان السياسة غير الحكيمة التي يحلو للبعض أن ينتهجها كانت السبب الوحيد في خلق المشاكل التي تعاني منها العلاقات بين دول منطقة المغرب العربي ، تلك المشاكل التي مازالت تحت نظر المنظمات الجهوية التي ننتمي اليها . وتلك السياسة الخرقاء هي أيضا ولسوء الحظ السبب المباشر في المشكلة الانسانية المتمثلة في احتجاز مواطنين مغاربة وموريتانيين بمنطقة تيندوف . وبالنظر للوسائل والطرق التي اصطنع بها اصطناعا هذا المشكل ، في الوقت الذي أشرفت فيه عملية تصفية الاستعمار على نهايتها ضمن ظروف صعبة معقدة ، لم يكن من الممكن تجنبها من الناحيتين القانونية والسياسية ، فقد استعمل هذا المشكل تغطية لاخفاء مخطط معاكس ، ترد أصحابه أولا في الاعتراف به ، ثم لم يلبثوا أن أفصحوا عنه بالافعال والتصرفات التي هي أبلغ من التصريحات الرسمية المهدئة للخواطر ، ومن الالتزامات الرسمية المتخذة في مؤتمرات عقدها رؤساء الدول ، ومن بنود معاهدة للصدقة وحسن الجوار درست صياغتها بعناية ، وتمت المصادقة عليها * .

* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد رابيتافيك (مدغشقر) .

A/32/PV.22

29-30

ان آلاف الأشخاص الذين يرجعون في أصلهم الى الاقاليم الصحراوية المغربية والموريتانية المسترجعة ، والذين أخرجوا من ديارهم ، على اثر الاطوار التي شهدتها عطية تصفية الاستعمار ، ليسوا في الواقع الا رهائن أبرياء وضحايا سياسة سلبية ، اتسمت دوما بتقلبها وحكمت على نفسها بالتورط في مأزق لا منفذ له .

ولقد أضيفت الى هؤلاء الرهائن المخرجين من ديارهم أعداد كبيرة هائلة ، بحيث تضخم عددهم بالطوارق الواردين من الصحراء الوسطى ، أو بلاجئين حقيقيين غادروا منطقة الساحل ، لما أصابها من الجفاف الشديد لثلاث سنوات على التوالي . ولقد تم تأطير هذه المجموعة بعناصر من المرتزقة الذين كانوا يعملون في معظمهم مع الفرق الاستعمارية الأسبانية فلم يتورعوا ، في ظروف تصفية الاستعمار التي سادها الاضطراب ، أن يعرضوا خدماتهم على من يدفع أكثر .

ان حكومتي لديها الادلة القاطعة على أن الاكثية الساحقة من الأشخاص المبعدين عن ديارهم في الاقاليم الصحراوية الأطلسية ، والذين وضعوا في مخيمات بمنطقة تيندوف ، هم محتجزون هناك رغما عنهم . وعلى الرغم من عطية غسل الدماغ التي أخضعوا لها ، فان عددا من العائلات الكاملة ومن العناصر المسلحة لا تزال تسعى الى العودة الى ديارها ، مراهنة بحياتها منذ النداء الذي وجهه صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله ، وفخامة الرئيس المختار ولد داداه .

السيد الرئيس ، وتجدر الاشارة ، كما هو واضح ، الى أن الاقاليم الصحراوية الأطلسية المغربية والموريتانية تنعم بالهدوء التام ، وقد اندمجت في الحياة الوطنية ، وأن الأغلبية الساحقة من سكان تلك الأقاليم ، استنادا الى الاحصائيات التي قامت بها الدولة الحاكمة سابقا ، لم يغادروا ديارهم . وقد شاركوا بنسبة كبيرة وبشكل طبيعي في الانتخابات الجماعية والاقليمية والمهنية والتشريعية .

وان ، فلقد آن الأوان لوضع حد لعزلة هؤلاء الأشخاص المبعدين ولمتاعبهم ، لتصبح منذ اليوم مصالحتهم وصحتهم ورفاهيتهم واعادتهم الى ديارهم هي الغاية وراء كل عمل من أجلهم . ولقد نهبت اللجنة التنفيذية لبرنامج المندوب السامي للأمم المتحدة من أجل اللاجئين على هذه الوتيرة ، فصادقت يوم ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ في جنيف على قرارها (انظر الاضافة ١١٩ ب للوثيقة رقم ١ / ٣١ / ١٢ اضافة ١) الذي يعد أن سجل التصريحين اللذين فاه

بهما ملاحظا المغرب وموريتانيا ، واللذين لفتا نظر اللجنة الى انه ينبغي اتخاذ اجراءات لاعادة الراغبين في العودة الى ديارهم ، طبقا للنداء الذى وجهه رئيسا دولتي المغرب وموريتانيا كما أوضحا أن الأشخاص المشار اليهم قد سيقوا واحتجزوا كرها . . . " فان اللجنة تطلب من المندوب السامي أن يتابع برنامج المساعدة الانسانية الذى بدأه ، وأن يشرع في نفس الوقت في محادثات مع الحكومات ، من أجل تطبيق حلول دائمة في أقرب الآجال ، بما في ذلك اعادة الراغبين الى ديارهم وتحقيق استقرارهم الدائم ، وفقا للسياسة المعهودة .

ومن جهة أخرى ، فان حكومتي قد سجلت بارتياح قرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بأن يشرع في أقرب وقت ممكن في احصاء الأشخاص المبعدين عن الصحراء التي كانت خاضعة للسيطرة الأسبانية ، كما اخبرت حكومتي يوم ٢ أيلول / سبتمبر الأخير ، السيد المندوب السامي للأمم المتحدة من أجل اللاجئين باستعدادها الكامل للتعاون مع مكتبه ، حتى تتم عملية الاحصاء ضمن أفضل الظروف الموضوعية وبكامل الأخلص ، دون ابطاء يعوق تحقيق الهدف الانساني الذى تتوخاه .

ومن المؤسف أن نلاحظ أن الحكومة الجزائرية لم تستجب الى اليوم لطلب المعلومات الذى وجهه اليها المندوب السامي للاجئين رغم أهمية هذا الطلب .

وترى حكومتي من واجبها أن تنبه الى أن العون الذى تقدمت به المنظمات الانسانية لم يحقق هدفه الى الآن . بل على العكس من ذلك شجع وحرّض على عمليات العدوان التي اتخذت من مخيمات المحتجزين درعا واقيا تحتمي به ، وهذا خرق صريح للأوفاق والبروتوكولات المتعددة الاطراف ذات الطابع الانساني ، وخاصة منها اتفاقية جنيف بتاريخ ٢٨ تموز/ يولييه ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية الخاصة باللاجئين في افريقيا .

ان هذه العمليات العدوانية لا تخفى مراميها الحقيقية على أحد ، الهجمات الموجهة ضد نواكشوط والزويرات .

الا أن معاهدة الدفاع المشترك التي تربط موريتانيا والمغرب منذ ١٣ ايار/ مايو من هذه السنة تجسم عزم بلدينا على حماية سيادتهما الوطنية ووحدةهما الترابية واستقلالهما حماية مشتركة متضامنة ، طبقا للفصل الثاني من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

ان المغرب ليؤكد رسميا وعلنيا عزمه على البقاء الى جانب اخوانه الموريتانيين ، وألا يألو جهدا في مساعدتهم على الحفاظ على وحدتهم الوطنية والترابية المسترجعة .

ان كل هجوم يوجه ضد أحد البلدين يشكل بالضرورة ، في نظر البلد الآخر مساسا بوحدته ، وخرقا لحرمة ترابه .

السيد الرئيس ، لقد سمحت لنفسي بالاطالة في موضوع الحالة غير الطبيعية التي فرضت فرضا على منطقتنا المغربية في السنتين الأخيرتين . ولقد كانت غايتي من ذلك هو أن تعلم الجمعية العامة انه أصبح من الضروري الاختيار بين أمرين : اما الاصرار بعناد على الاستمرار في سياسة أنانية متعصبة ، ينعهد فيها المنطق السليم ، أو أن تطوى صفحة الأخطاء ، ونبدأ انطلاقا جديدا نحو بناء مستقبل مشترك في دائرة الاحترام المتبادل . ان هذا المستقبل يشكل بالنسبة اليينا منطقيًا وعاطفيًا قدرا تاريخيا لا مفر لنا منه .

ولا يمكننا — بالاضافة الى ذلك — أن نقول بـ " مغرب الشعوب " ونعاند في نفس الوقت متجاهلين وجود قضية تحرر وطني ، ووجود ارادة شعبية تم التعبير عنها بكل مايمكن من الوضوح ، ارادة الشعبين المغربي والموريتاني على عدم التردد في التضحية للدفاع عن وحدتهما التي ضحيا من أجلها أغلى التضحيات .

وكما قال جلالة الملك الحسن الثاني أخيرا في تصريح له :

" ليس بوسع الجار أن يدير ظهره لجاره ، وكل سياسي يفكر في سلوك كهذا انما هو سفیه يستحق العقاب " .

" وكما يوجد في العمارات السكنية نقيب يصلح الأمور بين الجيران فان نقيب عمارة المغرب هو الارادة الجماعية الراسخة لسكانه " .

" وحتى اذا حاولنا رفض هذا التساكن ، فان الشعوب ستقره وتريده . لانه حلم الجيل الذي سبقنا كما هو حلمنا الذي نتطلع الى تحقيقه بل وقارب نجاتنا . ومهما حاول كل منا على حده الاستفادة من موارده وامكانياته الخاصة ، سواء على صعيد التنمية أو غيره ، فاننا لا يمكن أن ندعي أننا نستطيع العيش على انفراد ، في هذا العالم الذي يتساند ويتكامل على الصعيد الاقتصادي ، محاولا البقاء ضمن مجموعات اقليمية ، ليس بامكاننا أن نعيش على شكل جزر معزولة بعضها عن بعض . ان ارادة شعوبنا لهي النقيب الحقيقي لتلك العمارة التي تحدثت عنها آنفا . "

سیدی رئیس ، و اذا كانت حكومتی حریصة على تجنب مالا تحمد عقباه وعلى ارساء قواعد التفاهم والتعاون في ناحيتنا المغربیة على أسس متينة وسلیمة ، فلا یسعها الا أن تفتبط بالا مکانیات التي أتاحتها لها الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبی ، بالمشاركة الى جانب دول عربية من حوض البحر الأبيض المتوسط ، في أشغال الاجتماع القادم الذي سوف یعقده هذا المؤتمر قريبا على المستوى الوزاری في بلغراد .

ومن المعلوم أن المؤتمر سبق له منذ سنة ١٩٧٣ أن طلب الى لجنته الاولى ، في الفصل ١٥ ، الباب ٥ أن تفكر عند بحثها للقضايا المتصلة بأمن اوربا ، في علاقة ذلك بالأمن العالمی ، وعلى الأخص ، في الروابط الموجودة بين الأمن في اوربا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط . وعلى أية حال ، فان المغرب لا یسعه ، نظرا لكونه أقرب البلاد جغرافیا الى اوربا ، الا أن یدی اهتمامه المتواصل وتشجیعه لهذه المبادرة التاريخية التي تقوم بها اوربا ، سعيا وراء القضاء على مخلفات الماضي واحلال الحوار محل المجابهة .

الا أن هذه الجهود تبقى مع ذلك محدودة في أهدافها وفي مدى اتساعها اذا نظرنا اليها من جهة الأحداث التي شهدتها الماضي ويشهدها الحاضر . أما نحن فسوف نظل مقتنعين بأن عطية الانفراج اذا ارید لها أن تنجح ، لا ینبغي أن تظل محصورة في النطاق الاوروبی ، بل یجب أن تشمل جميع الشعوب التي تعيش على سواحل البحر الأبيض المتوسط . ذلك لأن هذا البحر أصبح یشكل ، اكثر من أى وقت مضى ، أحد المحاور التي يتعلق عليها مصير اوربا . وهو لا یزال احدی المناطق الحساسة التي تتأثر بكل ما یهم مصير اوربا والعكس بالعكس .

وینتج عن هذا أن كل محاولة تهدف الى فصل أمن ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، تنطوی على خطر محقق یتهدد هذا الأمن وتجعله ناقصا وبالتالي مهلهلا له من المظهر أكثر مما له من الحقيقة .

اننا نأمل أن تشهد الشهور والسنوات القادمة تطور "وعی متوسطی" في اطار النظام ، حتى یتحقق المطمح الذي تسعى اليه هذه المنطقة بأن تكون "بحيرة سلام" ومجالا فريدا

للتعايش ، بل وللتوافق بين الحضارات والثقافات ، بما فيها تلك التي بلغت من التطور التقني درجة تمكنها من الحفاظ على بيئتها ومواردها البحرية من خطر الفساد والهلاك .
وفي هذا الصدد ، نعتبر أن إعادة الوفاق الى منطقة بحر ايجه - بما في ذلك اقرار المصالحة بين الجاليتين القبرصيتين ، في اطار المحاولة التي تبذل حاليا تحت اشراف الأمم المتحدة - تشكل اختبارا حاسما لمدى نضج الوعي السياسي لدى دول حوض البحر الابيض المتوسط .

ان المجتمع الدولي لتساوره في موضوع مشاكل نزع السلاح أسوأ المخاوف وأشدّها ازعاجا في عصرنا الحاضر . ومن حق هذا المجتمع ان ينتظر الكثير من الدورة الاستثنائية التي سوف تعقدّها جمعيتنا العامة لهذا الغرض في السنة القادمة .

وانا كان المجتمع الدولي لا يطمع في التوصل خلال تلك الدورة الاستثنائية الى حلول نهائية ، فلا أقل من اقرار مخطط مستعجل ، يضع حدا للسباق المهور نحو التسلح ، ذلكم السباق الذي يكتسب في الوقت الراهن طابع سباق نحو الهلاك .

وليس يليق بالجنس البشري ان تكون صناعة الأسلحة أكثر الصناعات ازدهارا ، كما ان مجموعتنا الدولية لن تتمكن من تحقيق مطامحها القائمة على أساس مثل الميثاق ومبادئه ، مادامت العلائق التي تتحكم في عالمنا الحاضر ، تتحدد وفقا لاعتبارات عسكرية واستراتيجية .

وانا كانت " المهمة شاقة ومعقدة الى أبعد الحدود " (A/32/1, P.14) كما ذكر أميننا العام ، فاننا نشاطه الأمل أيضا في ان " تتمكن الامم المتحدة خلال السنوات القادمة من ان تبرهن على عزمها الأكيد على تلبية ماينتظر منها " (المرجع نفسه) .

سيدي الرئيس ، لقد غدا من المؤكد الى حد كبير وجود ارتباط عميق بين حل مشاكل التنمية حلا ناجعا ، وبين اقرار سياسة شاملة لنزع السلاح . وعلى الدورة الاستثنائية في السنة القادمة ان تجعل هذا الموضوع من المسائل ذات الأسبقية في جدول أعمالها .

ان مشروع نظام اقتصادي عالمي جديد قد تجاوز منذ الدورة السادسة الخاصة ، طور الأفكار المجردة ، وأصبح الى حد كبير تصورا ملموسا ، سواء في مظاهره الجبهوية أو فيما يخص القطاعات . ومع هذا ، فان المشروع لم يبلغ بعد مرحلة التطبيق العملي .

ويرجع الفضل الى رئيس الجمهورية الفرنسية ، فخامة السيد فاليري جيسكار ديستان ، في اتخاذ المبادرة لعقد مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي ، في محاولة لاعطاء محتوى ملموس لما يعتبره البعض مشاريع عامة ينقصها التحديد ويعوزها الوضوح .

وهكذا فنحن نعتبر ، على الرغم من حالة الارتباك التي هيمنت على نهاية المناقشات ، أن المؤتمر قد توصل الى نتائج ينبغي ان تعتبرها الأقطار المتقدمة والأقطار النامية سواء بسواء نتائج ايجابية . فالحقيقة ان المؤتمر لم يزعم لنفسه القدرة على وضع مخطط يفضي الى اقامة نظام اقتصادي

عالمي جديد فورا ، ولا طمح الى القضاء نهائيا على اختلاف وجهات النظر بين مجموعات الدول المختلفة ، حول بعض المواضيع المستعصية كمشكل الطاقة أو مشكل ديون الدول النامية . ان المغرب يرى ان هذا المؤتمر يشكل مكسبا للمجموعة الدولية ، وهو من جهته سييذل قصارى الجهود داخل الهيئات الدولية المختصة حتى يتحقق ذلك المشروع الذى وان تم تحديده محتواه الفنى ، فقد بقي انجازه الفعلي متوقفا على توفر الارادة السياسية لدى الدول المصنعة . والآن وقد تولت الامم المتحدة أمر الحوار بين الشمال والجنوب ، فيجب ان يستمر هذا الحوار على قاعدة من دول الشمال والجنوب أكثر اتساعا سواء في الجمعية العامة ، أو في مؤتمر التجارة والتنمية .

ففسما يخشى الحوار الأوروبي العربي ، نعتقد نحن العرب ان هذا الحوار يجب ان ينظر اليه نظرة شمولية وألا يقتصر على حده الأدنى الاقتصادي أو السياسي . فينبغي ان يتم تجاوز ذلك الاعتبار الذى يتحكم عادة في وضع المواثيق السياسية أو الاتفاقيات التجارية أو المعاهدات الثقافية وان ينظر الى هذا الحوار بنظرة مستقبلية تتناسب وأهمية ما نحن مقدمون عليه . واذ كانت الآمال المعلقة على نظام اقتصادى جديد لم تتعرض كلها لخيبة مطلقة غلال السنة المنصرمة ، فان الفضل الأكبر في ذلك يرجع الى مؤتمر التعاون العربي الافريقي الذى انعقد بالقاهرة . فلقد أظهر هذا المؤتمر الرغبة المخلصة للبلاد العربية في العمل على تنسيق جهود التنمية بين البلاد العربية والقارة الافريقية .

ولاشك أنه مع مرور الوقت سوف نستطيع ان نلقي نظرة الى الوراء ، لكي نقدر كل الأهمية التي يكتسبها هذا المؤتمر العربي الافريقي الأول ، في عمله على الاحتفاظ - رغم الظروف الاقتصادية - بتوازن عادل بين الدول ذات الفائض المالي والدول الأخرى ، ولبيان الطابع النموذجي لهذا المؤتمر .

على ان مما يؤسف له ان مختلف الدول المتقدمة تظهر نوعا من الجمود خلال المفاوضات الثنائية او المتعددة الأطراف وتبدي من الاستعداد لحلول جزئية ضمن اطار الظروف الاقتصادية الموجودة أكثر مما تبديه نحو العمل على تغيير الهياكل القائمة .

ان الاتجاه نحو الحماية الجمركية لدى الدول المتقدمة ازاء المنتجات الجاهزة أو شبه الجاهزة للبلدان النامية لهورد فعل فيزيولوجي أكثر مما هو ناتج عن تفكير وترو . وهو في الحقيقة أوضح مثال لما يسميه أحد الاقتصاديين المحنكين " الخوف الأكبر من التنمية " . انه خوف يضحى بالازدهار المشترك على المدى المتوسط في سبيل مصلحة عاجلة على المدى القصير . ذلك أن القانون الأكبر للتنمية الصناعية لا يزال يقوم على التبادل . وفي المقابل فان التنمية الصناعية تطوّر مع تقدّمها التدريجي المبادلات التي ترضي الأطراف المعنية . وليس من قبيل الصدفة ان القسط الأكبر من التجارة الدولية يتم بين الدول الصناعية .

ومع هذا فاننا نشعر بالارتياح لكون شركائنا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد صادفوا الصواب بمراجعتهم للتدابير التقنية التي سبق ان اتخذوها هذه السنة . إلا ان الاتجاه التقني على المستوى العالمي لا يزال واضحا بشكل يبعث على القلق .

وانذا لم يتحقق عكس هذا الاتجاه عن طريق بعض العمليات المناسبة وفق روح الاتفاق العام حول التعرفة التجارية ، وانذا لم يتم تنوير الرأي العام والهيئات التشريعية في البلدان المتقدمة بالشكل المناسب ، حول العواقب الوخيمة لهذا الاختيار المتحفظ ، فاننا نخشى ان يقضي بذلك على جميع فرص تصحيح ذلك الاختلال الفاضح الذي يسود العلاقات الاقتصادية الدولية ، والذي يتمثل في استمرار تدهور شروط المبادلات .

ان الهزات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة قد أثرت على بنية الجهاز المالي الدولي الى درجة يمكن معها الحديث عن نوع من التفكك . إلا انه على الرغم من هذه الفوضى فقد شهدت السنة المنصرمة احداثا هامة كانت لها آثار ايجابية على أوجه نشاط صندوق النقد الدولي . وهكذا نعتبر الاتفاق حول المبادئ والقواعد التي ينبغي تطبيقها على المراقبة الصارمة للنظم وعمليات الصرف للدول الأعضاء أمرا مشجعا حقا ، لكننا مع ذلك نأمل ان يأخذ الصندوق بعين الاعتبار عند تطبيق هذه القواعد الظروف الخاصة بالبلدان النامية وفيما يخص استعمال موارد الصندوق فاننا نجدد الحاحنا على ان تتسم شروط السحب من الصندوق بالمرونة حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من بلداننا من الاستفادة من المساعدة المالية ، لذا فاننا نعلق أهمية كبرى على المراجعة العامة السابقة للحصص التي سوف تمكن الصندوق من التوفر على موارد اضافية ، كما سوف تمكن الدول الأعضاء - وعلى الأخص أشدها احتياجا - من الحصول على مساعدة أكبر .

السيد الرئيس ، لست أجد ختاماً أفضل من التأكيد مرة أخرى ، على ايمان بلادى الراسخ بالمبادئ المقدسة التي تقوم عليها مؤسساتنا وعلى عزم بلادى الأکید على العمل يداً في يد مع جميع الذين يؤمنون بمستقبل الامم المتحدة ، حتى يستتب السلام والتفاهم والتضامن في العلاقات الدولية بصفة نهائية ، ولذلك فاننا نتشبت بضرورة التنسيق والحوار الموضوعي والمناقشة الايجابية التي تفضي بنا حتماً الى حلول دائمة بشرط ان يحترم كل منا احتراماً دقيقاً القواعد التي وضعناها لأنفسنا ، والمبادئ السامية التي جعلنا منها قانوننا الأعلى .

ان المملكة المغربية ، ادراكاً منها لمسؤولياتها ، ووفاءً منها بالتزاماتها ، وحرصاً منها على ان تحترم حقوقها لا تأل جهداً من أجل ان يتغلب المنطق السليم والاعتدال والتضامن الفعال في اختيار أفضل الحلول بعيداً عن العواطف والأهواء ، وفي الوقت الذي يبدو فيه ان اللجوء الى استعمال السلاح قد أصبح الوسيلة الوحيدة للحوار في كثير من جهات العالم ، تتضح للعيان ضرورة المناداة بتصوير أكثر انسانية للحياة الدولية ، واحترام أشد للقيم المقدسة التي تقوم عليها حضارتنا .

واني ليحدوني الأمل في ان دورتنا الحالية سوف يكون بوسعها ان تذكر بحزم وصرامة بالضرورة الحيوية التي يكتسبها احترام القانون .

كما أنني اؤمن بأن مجهوداتنا المشتركة ، التي يسودها الاخلاص والعزم الأکید سوف يحالفها النجاح في تنبيه الضمائر الحية الى واجباتها ، وتذكير المسؤولين في مختلف أرجاء العالم بالالتزامات الأخلاقية التي تقبلوا بكامل رضاهم وبمطلق حريتهم تحمل تبعاتها .

السيد ناسي (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أتوجه

إليك بالتهنئة لانتخابك رئيسا للجمعية العامة .

انه لمن دواعي الغبطة أن نحیی قبول عضوين جديدين في الامم المتحدة وهما : جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي . ونحن نود أن نفتح هذه الفرصة لكي نتمنى للشعب الفيتنامي البطل النجاح في جهوده لتعزيز الانتصارات التي حققها من اجل تقدم وازدهار بلده . كذلك فاننا نتمنى لشعب جمهورية جيبوتي النجاح في جهوده من اجل تعزيز استقلاله الوطني ، ومن اجل أن يطور بلاده بشكل حر ومستقل .

وكما جرت العادة في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، فان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، يود أن يعرب عن آراء حكومته بشأن عدد من المشاكل الدولية الهامة التي تشغل بال شعوب العالم . اننا نظن انه عند تقييم الموقف القائم حاليا في العالم ، ليس هناك مجال للارتياح أو الفرح . ان الأحداث توضح ان الموقف الدولي مايزال يموج بالاضطرابات ، وهو موقف مشحون بالأخطار على السلم والا من .

ان القوى الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في المقام الأول ، تواصل بصفة مستمرة سياستها القائمة على الحرب والعدوان ، مهددة حرية واستقلال الشعوب ، محاولة أن تطرأ حرب التحرير الوطني ، وأن تقسم الشعوب والدول ذات السيادة ، وأن تثير بعضها ضد البعض ، وأن تثير الأحداث ، بل والصراعات المسجلة فيما بينها . وفي الوقت ذاته ، فان الامبريالية الامريكية والامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، والقوى الرجعية الاخرى ، تقوم بجهود جبارة لاستغلال التطورات الاقتصادية والسياسية ، وكذلك تخلف بعض الدول لمصلحتها . وبصفة خاصة ، فقد تم ذلك بما يضر شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . ان القوى الامبريالية تسعى الى الحفاظ بكل ثمن على المزايا التي كانت قد حققتها لنفسها من خلال العنف والنهب والاستغلال في هذه القارات ؛ وهي تحاول اعاقة التنمية الاقتصادية المستقلة لهذه الدول ، وأن تضع حدا لتطور القوى المنتجة . ان هذه القوى لا يمكن أن تتخلى طواعية عن الاحتفاظ بالبتروول ومصادر المواد الخام الاخرى تحت سيطرتها لكي تملأ الأسواق العالمية .

على ان الامبريالية ، والامبريالية - الاشتراكية والرجعية لا تستطيع أن تقهر كفاح الشعوب .

ونحن نشاهد الحقيقة الواقعة التي تمثل الحياة والعلاقات الدولية ، وذلك عن طريق زيادة الوعي الوطني لدى الشعوب . ان كفاح الشعوب من أجل التحرر وتأكيد ذاتها وحماية استقلالها وسيادتها الوطنية ؛ وجهود الشعوب كي تسيطر على ثرواتها التي سلبت منها في العصور السابقة عن طريق القوى الامبريالية ، وجهود هذه الشعوب للقضاء على الاستعمار وتقليم أظافر الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات والدفاع عن تقاليدهم ، وثقافتهم ، وحضارتهم ، ان كل تلك الجهود تلعب دورا أساسيا في عملية التطور التاريخي العالمي .

ان جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية تؤيد دون أى تحفظ النظام الثورى والتحررى للشعوب ، وجهود الدول الديمقراطية والتقدمية للدفاع عن استقلالها الوطني وتأكيد ه ، ولممارسة سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية . ان قائد شعب البانيا الرفيق أنور خوجه قد قال :

” ان اغلبية شعوب العالم تبذل اليوم جهودا كبيرة كي تعترض بالقوة على القوانين الاستعمارية وعلى سيطرة الاستعمار الجديد ، وعلى القواعد ، والممارسات ، والتقاليد ، والاتفاقات غير المنصفة ، القديمة والجديدة التي أقامتها البورجوازية لاستغلال الشعوب ولغرض التفرقة والتمييز في العلاقات الدولية . ان القوتين الكبيرتين اللتين تسعيان الى نهب ثروات الدول الأخرى تحاولان بكل طريقة الابقاء على هذه القوانين ، وتحاولان أن تحصلا على مزايا ، وأن تستعبدا الشعوب . ان الشعوب التقدمية والدول الديمقراطية لا تقبل هذه الاوضاع ، وهي تكافح من اجل سيادتها الوطنية على موارد ه ، ولدعم استقلالها السياسي والاقتصادى ، ولاقرار المساواة والعدالة في العلاقات الدولية . وهذه الدول تحظى بالتأييد والتضامن الكامل لشعب ودولة البانيا ” .

ان شعب البانيا قد أيد وما زال يؤيد القضايا العادلة لشعوب العالم أجمع . اننا أصدقا* الشعوب التي تكافح من اجل حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية . اننا نكن كل احترام للشعوب الافريقية والآسيوية وشعوب امريكا اللاتينية ، التي لها تقاليد حضارية وثقافية قديمة ، والتي تتطلع الى العيش في حرية وسعادة ، وتناضل ببطولة لتحقيق هذه الأهداف .

واليوم ، فان عددا كبيرا من الشعوب لا تكافح فقط العدو والخارجي ، اى القوتين الكبيرتين والدول الامبريالية ، ولكنها تناضل ضد الرجعية الداخلية . ان العدو والخارجي الذى تمثله بصورة

خاصة ، القوتان الكبيرتان هو عدو مشترك يجب أن نحاربه سويا ، وخاصة من جانب الشعوب التي تعاني والتي تتعرض للخطر بفعله . ان شعب البانيا الذي تحرر من أعدائه في الخارج والداخل والذي يبغض القمع والاستغلال الخارجي ، يود أن يرى هذه الشعوب تعيش حرة ومستقلة وذات سيادة واننا نتضامن معها تماما في كفاحها العادل .

اننا لم نتدخل ، ولن نتدخل أبدا في الشؤون الداخلية لغيرنا ؛ ولكننا نناهض الرجعية المتحالفة مع الدول الامبريالية الكبرى والتي تعارض جهود الشعوب التي تكافح من اجل استقلالها وحريتها والتخلص من الفقر ، واقرار حياة جديدة ، والاستفادة من مواردها . وما من شيء يستطيع أن يوحد هذه الشعوب في كفاحها ، أكثر من نضالها ضد مصالح الامبرياليين والسياسيين الرجعيين . ان شعب البانيا يعرب عن رغبته الأكيدة في أن يوى شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ذات الحضارة والتقاليد العريقة تعيش حرة . اننا نكافح مع شعوب العالم ونؤيد قضيتها العادلة بغض النظر عن الموقف العدائي الذي ينتهجه بعض المسؤولين والمتقلدين للحكم فيها . ان وحدتنا مع الشعوب قائمة على مبادئ الماركسية - اللينينية والطابع الدولي للبروليتاريا وعلى سياسة تأييد حركات التحرر . وهذا هو السبب الذي أوجد هذه الصداقة وهذا التضامن وهذا التفاهم بين شعوب مختلف قارات العالم ودولة البانيا الاشتراكية الصغيرة . ان البانيا الاشتراكية تشعر بأنها قوية ، ليس فقط لأنها تعتمد على شعبها المحرر والمتحد وهو أمر أساسي ، ولكنها تشعر بقوتها لأنها تعتمد أيضا على الشعوب والدول المحبة للحرية في العالم .

ان شعب البانيا صديق لكافة الشعوب ، وهو يرتبط بصداقة خاصة مع شعب الصين العظيم . هناك ملايين من البشر في العالم يشعرون بالتعاطف مع البانيا الاشتراكية ويؤيدها في حقوقها . هنا تكمن احدى مصادر قوتنا ، وهذه القوة موجهة ضد الامبريالية والاشتراكية الامبريالية ، وضد الرجعيين ومختلف التحريفيين . ان الامبريالية والاشتراكية الامبريالية ، والتحريفيين والرجعيين الدولية يحاولون خلق امبراطوريات جديدة لفرض قيود جديدة على الشعوب . ونحن نعارض هذه القيود الجديدة . لذلك ، فاننا نتعاطف مع الشعوب التي تتعاطف معنا بكل قلوبها ونكافح معها على جبهة واحدة .

وفي الظروف الحالية أصبح من الضروري ، اليوم أكثر من اى وقت آخر ، ان تزيد الشعوب والدول ذات السيادة والمحبة للحرية ، ان تزيد من وعيها لحماية نفسها في مواجهة خطط اعدائها كي تحمي نفسها من ان تصبح ادوات في اللعبة الجديدة الكبيرة والخطيرة ، على الصعيد الدولي الواسع ، التي تلعبها القوى الامبريالية على مستوى العالم . كل يوم تجرى أحداث تثبت حقيقة أن دولة تقف ضد دولة أخرى ، وكلما اخمدت نار اشتعلت أخرى . وهذا يظهر بوضوح في أحداث الشرق الأوسط ، وفي النزاع بين الصومال واثيوبيا ، واحداث انغولا ، والمنازعات في زانير ، الى آخره . من الذى يشعل هذه النيران ؟ ومن الذى يتسبب في هذه المنازعات ؟ هل هي الشعوب ؟ كلا . ان المنازعات القائمة اليوم بين بعض البلدان الافريقية وفي مناطق مختلفة من العالم لها جذورها ، وفي المقام الاول في سياسة " فرق تسد " التي تمارسها الولايات المتحدة الامبريالية ، والامبريالية الاشتراكية السوفياتية . ان الشعوب تتطلع في علاقاتها الى التضامن ، والود والاخاء . وعندما نقول ذلك ، فاننا لا نحلم احلاما مثاليا ولكننا نقدر الامور الواقعية . ان هذه الاوضاع تظهر لان هناك فئات مستغلة تكافح من تستغلهم ، لانه توجد على الصعيد الوطني ، كما هو على الصعيد الدولي ، مصالح متضاربة بين هذه الفئات وتلك ، لا يمكن التوفيق فيما بينها . ان مصالح الشعوب تتطلب العمل على دعم الاستقلال والسيادة ضد العدوان السياسي والعقائدي والاقتصادي والعسكري ، وضد الألاعيب والتدخل الامبريالي . ومن أجل التمشي ، بنجاح ، مع أنشطة أعداء كبار وأقوياء تتوافر لديهم امكانيات عديدة في تنظيماتهم ، من الضروري للغاية أن يتحقق اتفاق سليم وتضامن حق بين الشعوب والدول التقدمية الديمقراطية والمحبة

للسلم. ان الشعوب تحقق هذه الوحدة وهذا التضامن ، عن طريق العزم على الكفاح الجاد ضد اعدائها . ان محاولات القضاء على الفوارق بين القوى السياسية في العالم ، باسم الوحدة وتضامن الشعوب وقصر الوحدة على مجموعات من الدول تمثل بأرقام جبرية ، بواسطة نظم حكم ذات سياسات مختلفة ، ومنها تلك النظم التي تتخذ مواقف مناهضة للامبريالية . هذه المحاولات تؤدي الى اللبس وتترك للقوى الامبريالية والرجعية فرصة للتلاعب بتطلعات الشعوب والدول التقدمية وتضعف الوحدة الحقيقية للشعوب ضد الامبريالية . ان النجاحات التي حققتها بعض الدول التي تكافح من أجل تحقيق تنميتها السياسية والاقتصادية ، في ظل الاستقلال ، لا ترجع الى أن هذه الدول تنتمي الى مجموعات مختلفة ولكنها ترجع الى كفاحها المشترك ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، ولا يمكن أن يتم النجاح في الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد الا بمناهضة من يخدمون الاستعمار والامبريالية .

ومن الخطورة بمكان أن تقبل الشعوب والدول التي تخلصت من نير الاستعمار، في جهودها لتحقيق استقلالها ووحدتها ، الانتماء الى دول استعمارية أو الى مجموعات استعمارية وامبريالية قديمة تحاول الابقاء على مزاياها الاقتصادية ، والثقافية ، والعسكرية . ان الاستعمار ما يزال قائما وأساليبه لفرض الاستعمار الجديد أكثر خطورة وخبثا .

ان الاحداث قد أكدت ان الدولتين الكبيرين الامبرياليتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تمثلان خطرا متساويا بالنسبة للدول المستقلة حديثا . واذ كانت قد أجبرت على تغيير اساليبها فان هذا لا يعني أن خطورتها قد خفت . وقد اثبتت الخبرة انه عندما يهدد شعب أو دولة ، من قبل احدي هاتين الدولتين الكبيرين ، فان هذا لا يعني ان الدولة الكبرى الأخرى لا تشكل خطرا على هذا الشعب وهذا البلد او انها تحولت الى صديقة له . ان الاحداث في مناطق عديدة من العالم كالشرق الأوسط ، وافريقيا ، وغيرهما تثبت ان الدولتين الكبيرين لهما نفس المطامع العدوانية ونفس الرغبة في السيطرة . وهما تحاولان اقتسام مناطق النفوذ أو أن تنتزع كل منهما مواقع الأخرى . وقد قال الرفيق أنور خوجه زعيم الشعب اللبناني ما يلي :

” . . . عندما يتم التقارب بين الدولتين العظميين . أو عندما يكون هناك تنازع

فيما بينهما فان الآخرين هم الذين يدفعون الثمن . ان التواطؤ والمنافسة بين الدولتين

الكبريين يمثلان جانبيين لحقيقة متناقضة في حد ذاتها لانها التعبير الاساسي لندس
الاستراتيجية الامبريالية ، التي تحاول فرض السيطرة على العالم . لذلك فانها تشمل
نفس الخطر . ان الدولتين الكبريين هما ألدّ عدوين للشعوب . لذلك لا يمكن الاعتماد
على الامبريالية لمكافحة الاخرى او الهروب منها ."

ان الشعوب اصيحت على يقين من ان الكفاح من أجل التحرر لا يمكن ان ينجح الا بمناهضة
الامبريالية الامريكية ، والامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، وان استقلال والسيادة الوطنية ، والسلم
والامن لا يمكن الحفاظ عليها ودعمها الا باتخاذ موقف حاسم ازاء الدولتين العظميين والدول
الامبريالية الأخرى .

ولعدة سنوات الآن فان القوتين العظميين الامبرياليين تلجآن الى الديماجوجية والألاعيب
كي تجبرا الشعوب على الاعتقاد ، وهو اعتقاد خطير ، بانها يجب ان تضع نفسها تحت حماية
الامبريالية الامريكية او الامبريالية الاشتراكية السوفياتية وانه لا مخرج لها غير هذا . وبطبيعة الحال
فان الشعوب لا يمكن ان تقبل رعاية احدي هاتين الدولتين أو أن تتحد مع احدهما ضد الأخرى
ليس لسبب الا لانها متورطة في خصومات وتناقضات ، في اطار تنافسها من أجل السيطرة والهيمنة
في العالم .

ان سخط الشعوب تجاه الاستغلال الاستعماري والسيطرة والقمع على الصعيد الوطني ، والتفرقة العنصرية ، قد بلغ ذروته لدى شعوب المستعمرات . وسحين الوقت الذي تتخلص فيه الشعوب من كل ما تعانيه الان . ان الشعوب سوف تتحرر ، برفض ما يفرضه عليها المحتل الاجنبي . وسوف تحقق تحررها الاجتماعي . ولسوف تحقق الاشتراكية نجاحا في كل مكان ، لأن الشعوب تريد ما وتحلم بها ولأن الاشتراكية تفي بتطلعات الشعوب . وبطبيعة الحال ، فان اهداف الشعوب لا تتحقق الا باستمرار الكفاح ، لأن الامبرياليستين لا يلقوا السلاح طواعية ابدا .

ان وحدة الشعوب في كفاحها من اجل الحرية والاستقلال ، وتقدمها الاجتماعي امر ضروري . والوحدة هي السلاح الاساسي للبروليتاريا الدولية . ويجب على الشعوب التي تبني الاشتراكية ، ان تساعد بكل طاقاتها الشعوب الاخرى التي تحاول الحفاظ على استقلالها الوطني . ان المعونة المزعومة التي يقدمها التحريضيون السوفيات للدول الاخرى ، ليست معونة صادقة ، بل ان الغرض منها هو فرض الاستسلام السياسي على الشعوب الصغيرة . اننا نؤكد ذلك لأننا قد مررنا بهذه التجربة .

ولن نكف ابدا عن نضالنا حتى تقدم معونة صادقة لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ؛ بغير اية شروط سياسية ، وبغير اى تلاعب . هكذا يمكن ان يفهم المعنى الحقيقي للصدقة . ان حزبنا وادولتنا التابعين لديكتاتورية البروليتاريا قد كافحوا في هذا الطريق . وان الشعوب تتضامن في نضالها ، بما في ذلك شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ان مسألة العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى ، والشعوب الكبرى ، والشعوب الصغرى ، بمعنى استسلام الضعيف للقوى هو مرض سيء ، ومفهوم من مفاهيم النعرة الوطنية وشيء ورثته لنا الرأسمالية والامبريالية منذ عصور طويلة . ان الشعوب التقدمية المحبة للحرية تكافح ، ويجب ان تستمر في كفاحها ضد هذه الفكرة . ونحن نقدر أهمية الدور الذي تضطلع به الشعوب الكبرى والدول الكبرى . ولكن يجب أن يكون هناك فهم صحيح وعادل لدور وأهمية الشعوب والدول الصغرى . فان اى شعب ، سواء كان كبيرا او صغيرا ، يساهم في خدمة قضية الحرية والتقدم ، وفرض المبادئ الانسانية .

وهنا في الجمعية العامة تحدثت القوى الكبرى ، بما فيه الكفاية عن الدول الصغرى . وعندما نستمع الى بيانات ممثلي الدول الكبرى فاننا نكاد نعتقد ان شغلها الشاغل هو خدمة الشعوب الصغرى ، والعمل على تقدمها ، وازدهارها . ولكن الكلمات المعسولة التي يتشددون بها ليست سوى خدعة خطيرة ، فان الدول الكبرى تحاول ان تفرض رعايتها على الدول الصغرى ، كما لو كانت لا تستطيع ان تتحرك بمفردها . وهي تتقدم باقتراحات عديدة ، وتحاول ان تبين لمختلف المنظمات طريقها بزعم انها تحاول تجنيب الشعوب والدول الصغرى آلاما كثيرة . وفي الواقع ، انها تقبلها كي تحسن خنقها . وهذا كله يبين ان الدول الكبرى تخشى الدول الصغيرة . ولذلك تحاول ان تشل حركة الشعوب الصغيرة وان تبعدها عن كفاحها العادل ، وان تجعلها تتنازل فيما بينها . ولكن جهود الدول الكبرى سوف تفشل ، لان الشعوب الصغيرة لم تعد تؤمن بالامبراطوريات . لقد اصبحت الشعوب الصغيرة سيادة مصيرها وقد كسرت قيودها ، بصورة نهائية . انهم يهاجمون البانيا الاشتراكية ، لانها تتحدث عن الحقيقة . ولكن حتى لو كنا شعبا قليل العدد ، فاننا لا نخشى هجوم اعدائنا ، لاننا نعلم ان صوت الشعوب الصغيرة يسمح بتعاطف واحترام من جانب حسني النية في العالم . ان قوة الشعوب الصغيرة تكمن في وحدتها المعنوية ؛ وفي عزمها على مواصلة النضال ، لتحقيق اهدافها وتطلعاتها ولا فصال مطامع ومحاولات الامبرياليين والتحريضيين .

لقد كانت السنوات الاخيرة حافلة بالاحداث ، وبيّنت ان الانفراج المزعوم هو شعار زائف نودى به لتحذير الشعوب ، ولجعلها تعتقد ان فرص الامن والسلم اليوم ، اكبر من فرص الحرب . ومن فوق هذه المنصة ، في السنوات السابقة ، استمعنا الى بيانات كثيرة في صالح الانفراج . ولكن ما الذي يحدث بالفعل ؟ لم يسد الاستقرار في العالم ابدا . ان ما يسود العالم ليس هو الانفراج ، ولكن زيادة حدة التناقضات ، وتعدد المنازعات ، وزيادة اخطار الحرب . لم تجتمع دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة دون وجود ازمة حادة او بؤرة للحرب اوجدها تدخل الدول الامبريالية في مكان من العالم . ان الانفراج المزعوم ليس سوى شكل من اشكال العلاقات بين القوتين العظميين ، كما انه شكل للمساومة في التعامل بينهما . ولكن هذه المساومة بين القوى الامبريالية

لا يمكن اعتبارها بحال من الاحوال تخفيفا من حدة التوتر . انها مصدر خطر للشعوب ولامن والسلم الدوليين .

ومنذ فترة يقدم مؤتمر هلسنكي حول ما يسمى بالا من الاورويي ، ك نموذج للانفراج . ولكن كما كان متوقعا ، فان مؤتمر هلسنكي لم يأت بأى شيء يفيد اوروييا ، ولم يحدث اى تغيير ايجابى في هذه القارة . لم تتغير السياسة ، ولا النوايا ، ولا ممارسات الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ؛ فعلى العكس من ذلك ، فان القوتين العظميين قد زادتتا من جهودهما لدعم موقفيهما في مناطق نفوذهما ، ولتحدى كل منهما الاخرى . والان ، نستطيع ان نؤكد بيقين ، ان القرارات التي اتخذت في هلسنكي بقيت حبرا على ورق . ان فشل مؤتمر هلسنكي يتضح ايضا لان الطرفين بتبادلان الاتهامات بعدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر . ولا يسمنا الا ان نشعر بالدهشة للاجراءات السياسية التي اتخذتها بعض الحكومات ، للمطالبة بتوسيع نطاق مؤتمر بلغراد ، واشراك دول منطقة البحر المتوسط ، في وقت توفر فيه نفس الحكومات تسهيلات للاساطيل الحربية السوفياتية والامريكية في موانئها .

ان وفد ألبانيا يؤكد أنه لتحقيق تقدم حقيقي نحو ، الأمن الأوروبي الحقيقي ، فإنه يجب أولاً ازالة الكتل العسكرية ، والغاء حلف شمال الأطلسي ، وحلف وارسو ، وأن تتسحب القوات الأمريكية والسوفياتية من الأراضي الأوروبية ، وأن تزال قواعدها العسكرية ، وأن يتم وضع حد لمناوراتها العسكرية على مقربة من حدود الدول الأوروبية .

ان شعوب البلقان التي غانت كثيرا من مطامع الدول الكبرى تنظر بعين القلق الى هذه التصرفات وتطالب بوضع حد لتدخل الامبريالية الأمريكية والامبريالية الاشتراكية السوفياتية في شؤونها الداخلية . كما يجب أن يوضع حد لاستخدام دولة بلقانية ضد دول البلقان الأخرى وذلك لتحقيق خطط عدوانية .

ان جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية لم تأل جهدا للمساهمة في خدمة قضية السلم والأمن في منطقة البلقان . وقد أعلننا أكثر من مرة - وأثبتنا بالفعل - أنه ما من بلد مجاور سوف يلحق به الأذى عبر أراضينا . لذلك ، فان تطلعات شعوب هذه المنطقة من العالم يمكن الوفاء بها عن طريق دعم العلاقات الثنائية .

ان التوتر الذي ما يزال موجودا في قبرص ، والتعقيدات التي تترتب على هذه الأوضاع تستفيد منها الدولتان العظميان لأفراضهما الشخصية . وان حكومة ألبانيا تعتبر ، كما فعلت دائما ، أن الحل العادل لمشكلة قبرص يجب أن يتم بمعرفة الأطراف المعنية دون السماح بأي تدخل من جانب الدول الامبريالية بما يتماشى مع الحقوق السيادية لشعب قبرص ومصالح الطائفتين في الجزيرة .

ان شعوب البحر المتوسط تواجدت لديها أدلة كافية تقتنعها بضرورة جعل البحر المتوسط منطقة سلم واستقرار . وحتى يتحقق ذلك يجب أن تتسحب الأساطيل العسكرية للدولتين العظميين من هذه المنطقة . لذلك ، يجب مواصلة النضال لجبار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على سحب أساطيلهما العسكرية من منطقة البحر المتوسط عن طريق عدم تقديم التسهيلات لها . وحتى يستتب الاستقرار والتفاهم في منطقة البحر المتوسط يجب ألا تقبل أية دولة من دول هذه المنطقة أن تكون أداة في يد إحدى الدولتين العظميين في المنطقة *

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

في الشرق الأوسط ما تزال هناك مصالح للدولتين العظميين وهما تستخدمان كافة الوسائل والحيل والألاعيب كي تبقى على نفوذها في هذه المنطقة الزاخرة بآبار البترول . ان اسرائيل التي تؤيدها الولايات المتحدة ما تزال تحتل الأراضي العربية ، وما تزال تتماهى في عنادها . وعند ما ادعى الاتحاد السوفياتي أنه يؤيد العرب فإنه يحاول في الواقع أن يوهم العالم بذلك لأن الاتحاد السوفياتي بطرق شتى يؤيد بالفعل اسرائيل وسياستها العدوانية .

ومن الواضح من خطط الدول الامبريالية أن أسلوب الحل " خطوة خطوة " ، والدعوة الى عقد مؤتمر جنيف ، أو المناذاة بانشاء دولة فلسطينية صغيرة ليست الا محاولات خطيرة تضر الشعوب العربية .

ان الشعوب العربية تقدر اليوم أن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل عن طريق الامبرياليين الأمريكيين والامبرياليين الاشتراكيين السوفييات لأنهم هم الذين تسببوا في هذه الأزمة ويبقون عليها . وبالتالي ، يجب على الشعوب العربية ألا تعتمد على الدولتين العظميين بل يجب أن تعتمد على كفاحها ودعم وحدتها .

ان شعب ألبانيا الذي أيّد ويؤيّد دائما الكفاح العادل لشعب فلسطين والشعوب العربية الشقيقة الأخرى على يقين من أن هذه الشعوب ذات التقاليد العريقة سوف تنتصر في النهاية في كفاحها الطويل ضد أعداء كثيرين .

ان شعوب زمبابوى ، وآزانيا ، وناميبيا قد ضاعفت من كفاحها العادل التحررى ضد نظم الحكم العنصرية في بريتوريا وسالسبورى التي ما تزال قائمة بمساعدة الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى .

ان حكومة ألبانيا تؤيد الكفاح العادل لشعوب آزانيا ، وزمبابوى ، وناميبيا ، والبلدان الأفريقية الأخرى ضد نظم الحكم العنصرية ، ونظام الفصل العنصرى ، والاستعمار الجديد ، والتدخل الوحشي من قبل الدولتين العظميين في شؤونها الداخلية . اننا ندين استفزازات نظم الحكم هذه ضد الدول المجاورة . ان شعوب افريقيا تحظى بتضامن وتأييد كافة شعوب العالم في كفاحها العادل . ونحن على يقين من أنها سوف تنتصر .

كانت شبه القارة الكورية مصدرا للتوتر يهدد الأمن والسلم في آسيا بسبب السياسة العدوانية التي تمارسها الامبريالية الأمريكية ، ولوجود قوات عسكرية لها في كوريا الجنوبية. ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية أيدت وسوف تؤيد دائما الكفاح العادل لشعب كوريا ضد الامبريالية الأمريكية وعملاتها . هذا الكفاح الذي يرمي الى توحيد كوريا واستقلالها .

ان الأمم المتحدة قد عنيت طويلا بمعالجة مسائل نزع السلاح ولكن القرارات التي صدرت في هذا الشأن لم تنفذ . ورغم المفاوضات العديدة المعلنة وغير المعلنة ، والقرارات التي صدرت عن نزع السلاح ، فان سباق التسلح ما يزال مستمرا . وان الدولتين العظميين تنتجان مزيدا من أسلحة الفناء . ولقد تضخمت الميزانيات العسكرية أكثر من أى وقت مضى ، واتخذت تجارة الأسلحة أبعادا لا مثيل لها .

وفي رأى وفد ألبانيا أنه يجب أن نفضح للرأى العام العالمي الديماغوجية التي تلجأ اليها الدولتان العظميان في مجال نزع السلاح . ان الامبريالية الغربية ، والامبريالية الاشتراكية لا تفكران في نزع السلاح ، بل على العكس ، فانهما يسعيان الى أن يكون لهما حق التسلح دون أية رقابة أو قيد ، وأن تحسن بشكل مستمر أسلحة الفناء الشامل . انهما تحاولان أن تجعلا الدول الأخرى تلقي سلاحها بينما هي تحافظ على مخزونها من الأسلحة بل تقومان بزيادته بغية مواصلة الضغط على الشعوب .

ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية تبني الاشتراكية بنجاح وهي تمضي قدما معتمدة بقوة على مبدأ الاعتماد على النفس . واذ كانت ألبانيا قد تلقت وربما تتلقى في المستقبل بعض العون الدولي من أية دولة اشتراكية فان هذا لا يعني مطلقا أن ذلك كان حاسما بالنسبة لمصير البنايا الاشتراكي للدولة ، ولا يمكن بأن حال من الأحوال أن يصبح ذلك سببا لأى انتهاك لاستقلال وسيادة بلدنا . ولم يحدث من قبل ، ولا اليوم ، أن أقامت جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية وجودها ، وحريرتها ، واستقلالها وسيادتها اعتمادا على الآخرين .

ان ألبانيا قد ضمنت دستورها حقيقة وهي أنها ترغب في أن تكون لها علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية مع العديد من الدول على أساس من المساواة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وعلى أساس الفائدة المتبادلة .

نحن لا نؤيد الحكم الفردي ، ولدينا فكرة سليمة عن العلاقات التجارية بين مختلف الدول ، وكيف يجب أن تكون . فهذه العلاقات يجب أن تكون سليمة ، ومتكافئة ومفيدة للطرفين وفقا لمبدأ " خذ وهات " . وسوف نؤيد بطبيعة الحال التجارة مع كل اولئك الذين يريدون تطوير علاقاتهم التجارية معنا . وبطبيعة الحال ، فاننا لانقيم تنمية اقتصادنا الاشتراكي على أساس التجارة الخارجية ولكن على أساس التنمية الشاملة للصناعة والتجارة معتمدين على قوانا الخاصة . ومن هنا فان قيامنا بالتجارة مع دول أخرى لا يعني على الاطلاق أن جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية تعتمد على أحد على الاطلاق .

ولسوف نعزز أيضا العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى ، انسجاما مع المبادئ والمعايير التي حددتها بلادنا ، بشرط أن يقبلها الطرف الآخر أيضا . وسوف نبقى على مثل هذه العلاقات مع تلك الدول التي تتمنى لنا الخير في مجالات مثل : تبادل الثقافات ، والفرق الفنية والأفلام . الخ . ونحن نود للأشطة الثقافية والفنية للدول الأخرى التي تعرض في ألبانيا أن تكون ذات روح تقدمية وشعبية ومحبة للحرية . وليس هناك شك في أننا قد رحبنا بمثل هذه الأنشطة ، وسوف نفعل ذلك دائما بسعادة ، لأن ذلك يعتبر اسلوبا مناسباً للاتصال وتعزيز الصداقة مع مختلف شعوب ودول العالم .

ان السياسة الخارجية لألبانيا الاشتراكية ، كانت ولا تزال السياسة المتناسقة المبدئية . فهي سياسية مستقلة لدولة حرة ذات سيادة . ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية لن تتجرر بالمبادئ نطقا . ان الالمبرياليين والالمبرياليين الاشتراكيين ، والرجعيين الآخرين يحاولون هباً أن ينشروا النميمة والأكاذيب الجهنمية حول ألبانيا ، محاولين أن يخلقوا الرأي القائل بأن ألبانيا سوف تضطر تحت ضغط الأحداث الدولية اما أن تختار العزلة والانفصال عن العالم واما التخلي عن الطريق الذي ظلت تسير عليه حتى اليوم . ونحن نعلن صراحة وبألفاظ غير دبلوماسية ، بأنه لا يجب أن يتوهم أحد بأن ألبانيا دولة معزولة ، أو أنها لا تستطيع العيش بغير العون الأجنبي ، أو أنها سوف تضطر الى مد يدها الى أحد .

ان الدول الاستعمارية لا يجب أن يكون لديها أى وهم عن ذلك ، وبالتالي لا يجب أن تتصور هذه الدول بأن في امكانها أن تفرض ارادتها على ألبانيا الاشتراكية . ان أحدا لا يمكن أن يفرض ارادته على ألبانيا . اننا لا نهدد أحدا ، ولا نسمح لأحد بأن يهددنا . اننا سوف نعارض بنجاح أى معتد قد يجرؤ على انتهاك حدود بلادنا المقدسة . ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية تعيش ، وسوف تعيش ، حرة مستقلة متمتعة بالسيادة الوطنية الكاملة .

ان ألبانيا دولة مستقلة تماما ، ولقد شجبت منذ أمد طويل حلف وارسو ، ولن تقيم على الاطلاق علاقات تحالف عسكرى مع أى دولة . ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية وقواتها وشعبها المسلح سوف تضمن دائما وبنجاح الدفاع عن الحرية والاستقلال الوطني ووحدة أراضي بلادنا ، وذلك لأن سياسة ألبانيا الاشتراكية هي سياسة صريحة وسليمة تعارض أى شكل من أشكال العدوان والحرب والاملاء والهيمنة والسيطرة والاستغلال الاستعماري والقمع الوطني والتمييز العنصرى . ان ألبانيا قد اتخذت كل تدبير من شأنه أن يساعدها على مواجهة أى خطر بنجاح ، وسوف تقف صلبة كالصخر ، في المقام الأول لأن شعبها يقوده حزب قوى ماركسي لينيني ، ولأن هناك وحدة صلبة لا يمكن فصم عراها بين الشعب والحزب . وتحت قيادة حزب العمل ، وعلى رأسه الرفيق أنور خوجهة فان شعبنا يبني بنجاح الاشتراكية ، ويدافع بيقظة عن الانتصارات التي تحققت . وفي الختام أعلن أن وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية يود أن يوضح بأنه لن يتوانى مطلقا عن الاسهام المتواضع في مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ،

" ان السلم والأمن والاستقلال والسيادة للجميع لا يمكن أن تتحقق ببحث مشاكل البعض فقط ، بل ان هذا يعني أيضا أن السلم والأمن لأى أحد لا يمكن أن يكون الا نتاج جهد جماعي نجد فيه أن الجميع صغيرا أو كبيرا قد شارك على أساس من المساواة والتكافؤ في السيادة ، وعندما نجد أن الحقوق الحيوية لكل دولة مهما كانت صغيرة تحترم بنفس القدر وأن تلقى مظاهرها نفس الاهتمام " (S/PV.1699,pp.43-45) .

السيد الرئيس ، هذه هي كلماتك ، التي ذكرتها في عام ١٩٧٣ في بلادى ، حيث كنت تمثل أنت أيضا أمة ، تعني قضية عدم الانحياز بالنسبة اليها الشيء الكثير . لقد أعربت كلماتكم

هذه عن فلسفتكم الخاصة بالتقدم وروحكم الديمقراطية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية ، وهذا يكفي لشرح السبب الذي من أجله نجد أن بنما وكل دول العالم الثالث تشعر بسعادة عميقة وبالغنى لا نتخابكم رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان قبول جمهورية فييت نام الاشتراكية بالاجماع في عضوية الأمم المتحدة ، هو في واقع الأمر ، عمل من أعمال العدل والاعتراف العالمي بما يمكن أن يتحقق رغم عقبات هائلة ، نتيجة للشجاعة والتصميم والكرامة من جانب بلد يحاول تحقيق حريته الوطنية . وكذلك فاننا نشعر بالسعادة بسبب قبول جمهورية جيبوتي الفتية ، ونتمنى لها تقدما وازدهارا دائمين . ان هذه علامات تمثل فآلا طيبا بالنسبة للعمل الذي تقومونه في هذه الدورة الثانية والثلاثين .

ونود أيضا أن نشيد باسم وفد بنما ، بالسفير هاميلتون شيرلي أميراسنغ ، على رئاسته الحكيمة والذي يحظى بتقدير كبير جدا من جانب كل الوفود . وأود أن أعرب باسم وفد بلادي عن السعادة التي نشترك فيها مع العالم المتحدث بالأسبانية ، بسبب جائزة نوبل التي أعطيت في الليلة الماضية الى فينسنت اليكساندر وهو شاعر أسباني . وفي واقع الأمر ، فان هذا يعتبر اعترافا بالأهمية الحيوية للجيل رقم ١٩٢٧ من الثقافة الأسبانية .

لقد وقعت أحداث في القارة الأمريكية اللاتينية ، وهذه الأحداث سوف تسهم - دون شك - في توفير جو من المودة والصداقة والتفاهم بين دول المنطقة ، وسوف تنعكس أيضا في الاسهام الحماسي لدول أمريكا اللاتينية في أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

انني أشير هنا الى معاهدة قناة بنما لعام ١٩٧٧ ، والمعاهدة الخاصة بالحياض الدائم لتشغيل قناة بنما والتي وقعت في واشنطن في السابع من ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ من جانب الرئيس جيمي كارتر ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، ورئيس حكومة جمهورية بنما عمر توريجوس ، وكذلك الاعلان المشترك الذي وقعته الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ورئيس وزراء كندا . ونتيجة لمفاوضات مطولة بين الولايات المتحدة وكندا تم التوصل الى ترتيب أساسي حول قضية قناة بنما ، بهدف القضاء على أساس الصراع التي أدت الى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وبنما وأمريكا اللاتينية خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية .

ان الاتفاق الودي الوارد في هذه المعاهدات جاء نتيجة للنضال المستمر لشعب بنما والذي دعمه خلال السنوات الماضية موقف رئيسه المناهض للاستعمار الجنرال عمر توريجوس هيريرا . ومن العدل أن نعترف أيضا ان ذلك جاء نتيجة للروح الديموقراطية ، والضمير الأمين للرئيس جيمي كارتر الذي ألقى أخيرا الاتفاقية السابقة التي لم يوقعها اي فرد من بنما ، والتي عرفت فيما بعد - من جانب شعب قيده فقراتها الاستعبادية - باتفاقية بنما .

ان معاهدة كارتر - توريجوس تعترف بسيادة بنما على كل أراضيها ، وتضمن استعادة سيطرتها على منطقة قناة بنما في خلال ثلاث سنوات . وتؤكد للولايات المتحدة وتضمن لدول العالم كله ، حرية المرور في القناة ، " على اساس الحياد الكامل " .

ان المعاهدة تعترف بأن حكومة بنما ستكون لها السيادة على المنطقة ، وتعطي الولايات المتحدة حق ادارة القناة لمدة ٢٢ سنة .

ان علاقة تعاقدية جديدة بين بنما والولايات المتحدة ظهرت في ٧ ايلول / سبتمبر الماضي نتيجة معاهدتين ، وثلاث اتفاقات ، وتسع ملحقات ، وثلاثة قوانين و ٥٢ خريطة ، وخريطة تي ملاحه ، وتسع مذكرات متبادلة ، واعلان متعدد الاطراف . وتنص المادة الرابعة - ضمن امور اخرى - على :

ان المادة الرابعة تقول من بين امور اخرى :

" ان جمهورية بنما والولايات المتحدة الامريكية تتعهدان بحماية قناة بنما والدفاع عنها ، وسوف يتخذ كل طرف - بمقتضى اجراءاته الدستورية - خطوات لمواجهة أى خطر ناجم عن هجوم مسلح أو أى عمل آخر يهدد أمن قناة بنما أو السفن التي تعبرها " .

ولكن ، هناك حقيقة حيوية ، وهي أن الأمل الذي يحدو أهل بنما ، هو أن الوجود العسكري للولايات المتحدة على ارض بنما سوف ينتهي تماما في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ . وهذه الحقيقة ذات أهمية تاريخية - وقد وردت في المعاهدة التي وقعت في ٧ ايلول / سبتمبر الماضي - لان هذا الوجود العسكري يحد من سيادة بنما . والمسألة ليست مسألة عداء أو صداقة بين الدول . وانما المهم هنا هو جوهر شعورنا القومي والوطني ، وهذا لالعلاقة له بالتحالفات الدفاعية او التكتيكية الممكنة ذات الهدف المحدد . وبالتالي فانها تخضع للظروف والعوامل المتغيرة .

ان كياننا الوطني وسيادتنا يتعارضان مع الوجود العسكري على أراضي امتنا ، خاصة اذا كان هذا الوجود هو وجود قوة من أقوى الدول في تاريخ العالم . ان مثل هذا الوجود - بسبب وزنه الخاص - يعتبر مصدرا للخطورة ويؤثر على روح الشعب ، رغم أنه موجود بطريقة ودية . ويرجع هذا الى عدم التناسب الكامل بين الدولتين ، اننا نحارب الهيمنة من يوم لآخر من أجل منع الشعب من أن يشعر بأنه قد أصبح طريدا ، وأنه بعيد عن جوهره وتقاليد العرقية والتاريخية . وبنما - مدركة لمسؤولياتها - مستعدة في المستقبل لتولي مهام تشغيل وإدارة الممر المائي بين المحيطين والدفاع عنه . ولهذا فان لدينا الرصيد الانساني من أهل بنما الذي يمثل ٧٥ في المائة من القوى العاملة التي تستخدمها منظمة قناة بنما . ونحن نستفيد من التطور والتقدم المستمرين في نظامنا التعليمي ، وموارنا الفنية التي تتوفر في الجامعات ، وعلى هذا الاساس فان بلدي بدأت تدرب الكوادر الفنية المطلوبة . فضلا عن ذلك ، فاننا نزيد - بصفة مستمرة - عدد التلاميذ والمنح الدراسية في مراكز التدريب الفنية الكبرى في الخارج . وفيما يتعلق بالدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة اراضي الدولة ، فان مهمة كبرى سوف تتحقق

نتيجة لتعزيز معهدنا العسكرى الجديد ، والذي يشجعنا في هذا المجال هو روح الوطنية في بنما ، وهناك الآلاف من أهالي بنما يتدربون وفقا للمفهوم الديموقراطي الجديد ، الذى سوف يتسم بأهمية كبرى ، مثله مثل القوات المسلحة في القارة .

ولا بد لي أن أشير بصفة خاصة الى المعاهدة المتعلقة بالحياد الدائم لقناة بنما . ان بلدى تدرك أهمية قناة بنما بالنسبة للملاحة الدولية باعتبارها ممرا مائيا دوليا ، وتود ان تسترعي نظر الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى المظهر الوارد في المادة الثانية من الاتفاقية حيث تنص على أن :

” تعلن بنما ، حياد القناة حتى يمكن — في اوقات السلم وفي اوقات الحرب —

أن تبقى هذه القناة آمنة ومفتوحة للعبور السلمي لسفن كل الامم على قدم المساواة تماما ، حتى لا يكون هناك أى تمييز ضد أية أمة او مواطنيها فيما يتعلق بأحوال العبور وشروطه أو لاي سبب آخر . وحتى يمكن للقناة ، وبنما بالتالي — ألا تكون موضعاً لاي انتقام نتيجة أى صراع أو حرب بين دول العالم ” .

ومن أجل أن نكمل نظام الحياد الدائم لقناة بنما ، فان الاطراف المتعاقدة تعهدت بمقتضى المادة السابعة بأن تفتح أمام كل دول العالم باب التوقيع على هذا البروتوكول . وبذلك يمكن للدول الموقعة أن تجعل النظام الحيادى عالميا .

ان البروتوكول الخاص بحياد بنما ، الذى أشرت اليه ، يتضمن دعوة لكل دول العالم

لاعطاء وجاهة وسلامة عالمية لنظام الحياد الذى وافقت عليه الدولتان ، حتى نضمن بصفة دائمة امكانية وصول سفن كل امة الى القناة على أساس من المساواة الكاملة .

والتزاما منا بذلك ، فان هذا البروتوكول سوف يفتح لتوقيع كل دول العالم من تاريخ التصديق عليه ، وسوف يسرى مفعوله بالنسبة لكل دولة ، من وقت ايداع وثائق التصديق لدى سكرتارية منظمة الدول الأمريكية .

ان الصك الدولي الذي أشرت اليه آنفا ، يخضع بطبيعة الحال للاجراءات الدستورية الخاصة بالتصديق في كل من الدولتين ، ففي الولايات المتحدة تتمثل في موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين المصوتين . وفي بنما بتصويت الأغلبية في استفتاء وطني . وفي هذا الصدد فان الذي له أهمية خاصة ، هو اعلان واشنطن ، الذي وقع عليه أكبر المسؤولين في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ، ورئيس وزراء كندا . وفي هذا الاعلان اتفق غالبية رؤساء وحكومات الدول الأعضاء ، بناء على مبادرة من الرئيس كارتر ، على أن هذا الاعلان يعتبر عهدا جديدا في العلاقات في نصف الكرة الغربي ، ويؤكد التضامن القارى بالنسبة لمعاهدات قناة بنما الجديدة .

ان اعلان واشنطن لا يمهد الطريق فقط من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد في دول أمريكا اللاتينية النامية ، ولكنه أيضا اسهام ايجابي في السلم والأمن والاستقرار والتقدم بالنسبة للبشرية ، معترفا بالأهمية بالنسبة لكل دول العالم لترتيب اسكانية الحياض الدائم ، وضمان الوصول الى قناة بنما .

ان عملية التفاوض المطولة ، التي جرت خلال الثلاثة عشر سنة الماضية ، كان لها ما يبررها أمام الرأى العام العالمي ، باعتبار ذلك اسلوبا سلميا لبدء عملية تصفية الاستعمار في بنما . ولقد كان ذلك نتيجة جو من المفاوضات من أجل تصفية الاستعمار ، ووضع حد لهذا الجيب الاستعمارى ، الذى كان موجودا في قلب اقليم بنما .

ولتحقيق هذا الهدف ، فان حكومة بنما قد عينت مجموعة من المتفاوضين الممتازين ، ليكونوا متحدثين باسم ضميرنا الوطني . ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، يجب أن تفهم على أنها صيغة لتصفية الاستعمار ، كانت مقبولة من جانب الحكومتين ، وأصبحت الآن مرصوح موافقة واستعراض وبحث من جانب الشعبين بمقتضى اجراءاتهما الدستورية . انه عمل من أعمال العدالة أن نعتزف

بوطنية وقدرة واخلاص مفاوضي بنما ، الذين شاركوا في المفاوضات بشأن الاتفاقات الجديدة . كذلك فان هذا يرجع الى الوطنية والاخلاص ، اللذان يجب أن نعترف بهما للمواطنين الآخرين ، الذين لديهم شعور بنمي وطني ، والذين أعربوا عدم موافقتهم ، لاختلافهم مع ما هو وارد في المعاهدات الجديدة ، بشكل جزئي أو كامل .

ان حق الموافقة ، وعدم الموافقة حق أساسي بالنسبة للمصالح الوطنية في الدولة المعاصرة . وهذا حق معترف به في جوهر الاستفتاء* ، الذي سوف يعقد في بنما ، والبدليل لذلك واضح . ان أولئك الذين يمكن أن يقولوا ، أن المعاهدة الجديدة تعتبر صيغة كريمة لتصفية الاستعمار ، سوف يوافقون على هذه المعاهدات . أما الذين لا يوافقون على ذلك ، فسوف يرفضونها . ان النتيجة سوف تعتبر شاهدا على ارادة شعب بنما وحقه في تقرير مصيره ، هذا أمر سوف تكون الأمم المتحدة شاهدة عليه .

وحتى لا يكون هناك شك بالنسبة للتأييد العريض لرئيس حكومة بنما ، فقد ناشد الجنرال عمر توريجوس هيريرا الأمم المتحدة أن تكون موجودة أثناء* الاستفتاء* في بنما على المعاهدات الجديدة . ومن هنا ، فانه مما له أهمية كبرى بالنسبة لبلدى ، أن الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، قد وافق على أن يرسل بعثة الى بنما يرأسها ممثل شخصي ، وذلك لتحضر الاستفتاء* الشعبي ، الذي دعا اليه القانون رقم ٣٣ في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، ذلك الاستفتاء* الذي سيعقد في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ بمقتضى أحكام المادة ٢٧٤ من الدستور الوطني .

وفي هذه المشاورات مع الشعب ، فان مواطني بنما سوف يقررون ما اذا كانوا يوافقون أو لا يوافقون على المعاهدة الجديدة الخاصة بقناة بنما ، والمعاهدة الخاصة بالحياد الدائم وتشغيل قناة بنما ، والوثائق المرفقة بها ، التي وقعت في ٧ ايلول / سبتمبر في واشنطن . ان الحقائق الخاصة بمعاهدة قناة بنما ، هي أنها تتعلق بتصفية الاستعمار* ان القرار الخاص بقناة بنما ، كما هو وارد في اعلان واشنطن ، يعتبر خطوة بعيدة المدى في تعزيز العلاقات ، بين أمم نصف الكرة الغربي ، على أساس المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال الدول ، وعلى أساس التكافؤ والتساوي* .

ان اتفاقية بنما لعام ١٩٠٣ المعروفة باسم معاهدة هاى بيونا فاريللا كرست على جمهورية بنما ضرورة أن تضمن أن الولايات المتحدة لها السيطرة على قناة بنما، وهذه الوثيقة هي التي لا تزال قائمة حتى الآن، والتي تحكم هذا الممر المائي .

ان معاهدة ميسيللا التي أبرمت في ١٨٥٣، بين المكسيك والولايات المتحدة، والتي ضمنت لأجل غير مسمى حرية المرور للولايات المتحدة خلال ممر مائي آخر، قد توصل اليها رئيسا الدولتين . كذلك فان المعاهدة التي تم التوصل اليها في عام ١٩١٤ بين نيكاراغوا وبين الولايات المتحدة، والتي تمنح الولايات المتحدة حق بناء قناة في نهر سان جوان وفي بحيرة نيكاراغوا، ألغها رئيسا الدولتين في ١٩٧١ ريتشارد نيكسون ، وأنتستاسيو سوموزا .

ان حكومة بنما قد تجاوزت مجرد اجراء استفتاء، بأن طلبت حضور الأمم المتحدة . ومن هنا فان رئيس الحكومة الجنرال عمر توريجوس هيريرا وجه في ١٣ أيلول / سبتمبر برقية الى السيد / أندريس اجيولا رئيس لجنة حقوق الانسان الخاصة بأمريكا اللاتينية قال فيها :

” ان معاهدات القناة الجديدة ، رمز أمام العالم لرغبتنا في القضاء على الظلم

والتمييز ” .

ودعا لجنة حقوق الانسان لزيارة بنما ، لرفع تقرير عن التمتع الفعلي بحقوق الانسان في

بنما .

ان اعلان توريجوس في هذه الوثيقة يوضح ارادة حكومة بنما ، ورغبتها في أن تمارس تماما حقوق الانسان ، فيما بين سكان الجمهورية في كل جزء منها . كذلك ينعكس هذا في اصدار قرار بضرورة الممارسة الفعالة ، من جانب الدولة في بنما ، للأجهزة القانونية العالمية ، التي أنشئت لجعل حقوق الانسان شيئا فعالا .

ان هذا ليس موقفا منعزلا . ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي وافقت عليه هذه الجمعية في ١٩٤٨ ، تجدون أن جوهره موجود في مشروع القرار ، الذي قدمه رئيس وفد بنما السيد / ريكاردوج . الفاروالى الجمعية العامة . ان تصديق بنما في عام ١٩٧٦ على ميثاق الحقوق الاقتصادية والثقافية والانسانية ، والميثاق الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، وكذلك البروتوكول

الاختياري ، كل هذا كان شيئا حاسما بالنسبة لمواثيق حقوق الانسان ، التي أعلنتها الأمم المتحدة ، وسريان مفعولها خلال هذه السنة ، وأقصد بها ١٩٧٦ . وكذا أمكن انشاء اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، التي توفر اجراء لم يسبق له مثيل ، لبحث الرسائل من جانب الأشخاص ، الذين يزعمون أن الدول قد مارست شيئا ضد حقوق الانسان .

ان معاهدة هاى- بوانو- فاريلا في ١٩٠٣ أصبحت شيئا باليا وهنقرية اجتماعية ، وسوف تلغى عندما يجرى تبادل في بنما لوثائق التصديق على معاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ .
ان ما يهمننا هو مصلحة القناة ، ولكننا لم نستطع حتى الآن أن نساعد جمهورية أمريكا اللاتينية في تنفيذ خطط التكامل التي وضعها مؤسسو الجمهوريات في نصف الكرة الغربي . وانتم تعلمون أن معاهدة ١٩٠٣ كانت حاجزا أمام الوحدة والتكامل والتنمية الاقتصادية السريعة لبنما وأمريكا اللاتينية .

ان أصول وفقرات هذه المعاهدة كانت بغليضة ، بحيث أن مؤرخا من الارجننتين تحدث عنها في كتاب بعنوان . " من كونغرس بنما الى قناة بنما " وعمل الى حد أن قال :
" ان البرنامج الذى بدأه بوليفار في بنما عام ١٨٢٦ انتهى في عام ١٩٠٣ في بنما أيضا ، وحول المستوى البوليفارى من المهد الى اللحد " .

الا أن بنما مستمرة وستستمر قاعدة وليست قبرا للمثل العليا التي نادى بها محررها . ان بوليفار الذى جعل من خليج بنما قاعدة لمثله العليا وفكرة الطيب عن مدينة بنما كعاصمة للدولمة الكبرى أمريكا اللاتينية ، مشيرا الى وثيقة استقلال بنما عن اسبانيا في ١٨٢١ قال :
" لا أجد كلمات للتعبير عن اعجابي ان أعرف أن بنما وهي مركز العالم قد عادت الى الحياة وتحررت نتيجة جهودها الخاصة . ان وثيقة استقلال بنما تعتبر نصبا تذكاريها ما لا يمكن الا أن تقدره أمريكا اللاتينية في التاريخ . وان ذلك يتضمن الكرامة السياسية الوطنية والمصالح الوطنية أيضا " .

وفي عام ١٨٢٦ ، فان بنما رغم كل شيء ظلت موالية لبرنامج بوليفار بشأن وحدة وتكامل أمريكا اللاتينية . وان انجازها الاخير في هذه المهمة التوحيدية والتكاملية تجدونه في دستور نظام السوق الامريكى اللاتينية (SEILA) الذى تم الوصول اليه في عام ١٩٧٥ بمقتضى ، " اتفاقية بنما " ، هذا فضلا عن انشاء بنك أمريكا اللاتينية للتصدير . ان هذا البنك قد أنشئ رسميا بناء على مبادرة من بنما في اجتماع عقده رؤساء البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية هذا العام في مدينة غواتيمالا ، وقد بدأ البنك العمل فيها وأصبح عنصرا أساسيا في النمو المطرد لدول أمريكا اللاتينية .

والى جانب حركات أمريكا اللاتينية التي ولدت في الجامعات وفي معظم ثورات أمريكا اللاتينية فان جيلا جديدا من البنميين بتراث أولئك الذين زرعوا معايير المحرر في مؤتمر كوندركونكا ، لا يزالون يتسابعون طريقهم الشاق من أجل تحقيق المطالب الوطنية والقضاء على معاهدة ١٩٠٣ . وفي الصف الاول نجد بعض الوطنيين الذين ضعوا بأرواحهم وكذلك الاساتذة والطلبة والمثقفين والفنانين ، وأولئك الذين يعملون في الحقول وفي المدن والرجال والنساء من كل الاعمار ، الذين استجابوا دائما للنداءات الوطنية ، والذين يستطيعون الحكم على ما هو سليم وعادل في هذه المعاهدات الجديدة وملاحقتها .

ان الذين نستمتع منهم دائما الى نداء القضية الوطنية ، هم نفس أهل بنما الذين يقدرون العدالة والذين طالبوا بهذه الاتفاقية الجديدة . ومن الواضح أنه على الصعيد الوطني ، فان بعض جوانب الاتفاقية قد لا تكون مرضية ، ولكن المطالب الوطنية لا يمكن اجابتها في يوم وليلة ، ولا يمكن أن تحقق أغراض الجميع ، فلا زالت هناك بعض العقبات ولكننا سوف نتغلب عليها ، ربما في الاجيال المقبلة التي عليها أن تكمل عمل الجيل الحالي .

وفي هذا الجهد المشترك ، وبهذه الروح الايجابية من قبل مواطنينا من جميع الاعمار وفي اطار المناقشات التي يشترك فيها جميع أفراد الشعب ، سوف نستطيع أن نحقق الوحدة الوطنية والتقدم حتى ولو كان بطيئا . ونحن نعلم أن ادارة الشؤون العامة كثيرا ما تعترضها عقبات ولكن من الواضح أنه من بين المزايا الايجابية التي نجدها في الاتفاقية الجديدة أنها تنس على الوحدة الوطنية للقوى العاملة التقدمية .

ويجب بطبيعة الحال أن تؤخذ في الاعتبار ، الظروف الدولية . وفي هذا المجال فان الامين العام الذى دافع دائما عن القضايا الهامة قال في مقدمة تقريره :

” انني أعلم جيدا أن تحولا مفاجئا للنظام الدولي الى نظام جديد وأفضل أمر غير متصور ، وانني أؤمن بأنه يجب أن نحاول ” في كل مجالات أنشطتنا ” الاسراع وتسهيـل عملية التطور في العلاقات بين الحكومات على أساس سليم ومتسق وفي صالح المجتمع الدولي ككل ” (A/32/1, P.3) .

اننا نعيش اذن في فترة تشهد الاحلاف العسكرية بين الدول الكبرى وتتعرض أغلبية الدول لآثار ذلك ، مهما كانت قوتها . انه من حسن الحظ أن خطر اندلاع نزاع في نصف القارة قد ابتعد . يشجعنا أن حكومة الرئيس كارتر قد وقعت الملحق رقم ١ لاتفاقية ثلاثيلكو لنزع الأسلحة النووية من أمريكا اللاتينية . ومن الواضح أن كل هذا سوف ينفذ عما قريب ، وسوف تفيد منه الاجيال المقبلة . ان معاهدة توريجوزيه - كارتر تعتبر خطة للتعاون الاقليمي بين الولايات المتحدة وبنما بفرض تحسين العلاقات والاسراع بعملية الوحدة والتكامل في منطقتنا .

ان هذا النمط من العلاقات في نصف الكرة الغربي لن يتحقق ويثمر ، الا اذا تم احترام المبادئ التي تستوحيها شعوب المنطقة ، والتي أصبحت مكرسة في المواثيق الدولية المعاصرة ، أي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وايجاد حل سلمي للمنازعات ، والامتناع عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، واحترام الحقوق الاساسية للانسان .

ولن أختتم حديثي دون أن أتحدث عن الاثر الذي ترتب على ابرام هذه المعاهدة ، والمعارضة التي أثارته . فكما قال السيد شريدا س رامفال سكرتير عام الكومنولث البريطاني :
 " . . . ، ان من يعتبرون أن المطالب الاستراتيجية يجب أن تسود على المطالب الوطنية يجب أن يتذكروا أنه ما من طريق يبقى مفتوحا ، حتى ولو كان طريقا برياً أو مضييقاً أو طريقاً جبلياً ضد ارادة من يسكنون المنطقة التي يوجد فيها هذا الطريق " .
 (S/PV.1696,P.41)

ان هناك عناصر ، وأشخاصا يصرون على الخلط بين هذه المعاهدة الجديدة والتدخل في الشؤون الداخلية . لقد عانت شعوب أمريكا اللاتينية كثيرا ، الا أنها استوعبت دروس التاريخ . ونستطيع أن نقول بأن أهم مبدأ لدى شعوب أمريكا اللاتينية ، هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبدول الأخرى ، وكان هذا هو أساس العلاقة التي أرسيت بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، منذ أن أعلنت الولايات المتحدة في ١٩٣٣ في مونتفيدو وفي بونس أيرس في ١٩٣٦ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، باشتراكها في الاعلان الذي أصدرته دول نصف الكرة الارضية بأن التدخل المباشر او غير المباشر في الشؤون الداخلية او الخارجية للدول الاخرى أمر غير مقبول ، وقد التزمت الولايات المتحدة في حالة انتهاك تلك المبادئ باجراء مشاورات متبادلة للوصول الى حل سلمي .

والولايات المتحدة ، وهي احدى الدول الموقعة على ميثاق منظمة الدول الامريكية وميثاق الامم المتحدة ، قد التزمت باحترام هذا المبدأ على الصعيد الاقليمي وعلى الصعيد الدولي . ان المادة الرابعة من مواد معاهدة القناة تتعلق بالدفاع ضد خطر الهجوم المسلح أو الاعمال الاخرى التي قد تهدد أمن قناة بنما أو السفن التي تمر بها ، وان هذا النص لا يحكم القدرة العدوانية لدى الاطراف .

ان هذا النص يتعلق بأى عدوان قد يقع من طرف ثالث على قناة بنما أو على السفن التي تمر بها . ويجب عدم الخلط بين هذا النص ، وبين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والا فاننا نفرغ هذه المعاهدة من مضمونها الحقيقي الذي يعتبر مقبولا من المجتمع الدولي .

لقد تحدثنا عن مختلف الافتراضات ، لأنه ما من شخص هنا يشك في أنه اذا ما استجابت الدول الكبرى الى النزعة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فلن توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي او معاهدة عامة تستطيع ان تمنعها من ذلك .

وما من دولة تستطيع ان تدعي بانها الدولة الوحيدة التي تدافع عن حقوق الشعوب والديمقراطية الدولية ، او ان تدعي بأنها هي الدولة التي تحمي سيادة الشعوب والسلم . ولم يأت الوقت الذي نقبل فيه استثناءات تخرج عن هذا المبدأ .

وفي الختام ، فان هذه الكلمات التي أقولها هنا أمام هذه الجمعية الموقرة ، باسم حكومتي ووند بلادي ، لن تكتمل اذا لم أعرب عن شكر حكومة وشعب بنما للشقة التي وضعها فيهما المجتمع الدولي ولا سيما دول امريكا اللاتينية الشقيقة ، وتلك التي تكون المجموعة الكبرى من دول عدم الانحياز . ان تأييد قضية بنما كان أمرا مطلقا دون أية تحفظات ، وعندما يكتب تاريخ هذه المرحلة ، وعندما تحل المشاكل التي تواجهها الامم المتحدة ، وعندما ندرس أثر منظمة الامم المتحدة ؛ سوف نعلم حينذاك الدور الذي لعبته بنما والدور الذي لعبته هذه الجمعية العامة في صالح قضية حرية الشعوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥